مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.740

20 June 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة الأربعين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أكرم (باكستان)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٤٠ لمؤتمر نزع السلاح.

ولدي اليوم قائمة طويلة بالمتحدثين. وهم ممثلو استراليا، سلوفاكيا، اسبانيا، تركيا، بيلاروس، أوكرانيا، الهند، ماليزيا، ايطاليا، النمسا، ايرلندا، اليونان، المغرب، كوبا، نيوزيلندا، الدانمرك، ايران (جمهورية - الإسلامية)، المكسيك، الجزائر، تونس، الجمهورية العربية السورية، نيجيريا، بنغلاديش، الصين، البرتغال، النرويج، شيلي، وأُعطي الكلمة لممثل استراليا، السفير ستار.

السيد ستار (استراليا): ينبغي لي أن أقول إننا عندما أيدنا توسيع مؤتمر نزع السلاح، لم نكن نعرف أن هذا الأمر سيكون على حساب دفع استراليا إلى خارج القاعة تقريباً، لكنكم إذا نظرتم بعيداً فسوف تجدونني في نهاية القاعة تماماً. وهي لعبة نتيجتها صفر تقريباً. فإنهم يُدخلون نيوزيلندا في أحد الأركان ويدفعون استراليا من مكانها إلى الركن الآخر. لكنني على أية حال طلبت الكلمة فعلاً هذا الصباح للاعراب عن الترحيب الحار بالتوسيع التاريخي لعضوية مؤتمر نزع السلاح الذي وافقنا عليه يوم الإثنين. وقد كانت استراليا منذ البداية مناصراً عنيداً متمسكاً بالمبدأ فيما يتصل بتوسيع العضوية. ويسرنا، كوفد، أن سلفي السفير بول أوسليفان، بصفته المنسق الخاص للمؤتمر عن العضوية عام ١٩٩٣، قد تشرف منذ حوالي ثلاث سنوات بإرساء الأساس للقرار الذي اتخذ هذا الأسبوع. وسيسره أن يرى أن أعماله فيما بيننا قد أثمرت.

على أن هذ القرار كان ثمرة جهد جماعي ذي أبعاد مثيرة للاعجاب. سيادة الرئيس، أود أن أُسجل تقدير وفدي لإدارتكم، بعناية ودقة، عملية صنع القرار بطرائقها المعقدة. كما يُعرب وفدي عن بالغ التقدير للكثير ممن سبقوكم لما بذلوه من جهود لم تعرف الكلل طوال السنوات القليلة الماضية، ولما أضفاه الالتزام المتواصل لعدد من الوفود من ابداعية وطاقة على مسعانا.

كما أود أن أُثني على ما أبدته البلدان الـ ٢٣ المدرجة على ما يسمى بقائمة أوسليفان من اهتمام دؤوب وصبر أثناء انتظارها لكي تشغل أماكنها التي تستحقها كأعضاء في الهيئة التفاوضية الوحيدة للمجتمع الدولي المختصة بنزع السلاح. ويعن لي أن أُضيف أنها ستحتاج إلى تلك الصفات أمام التحديات التي تثيرها عضوية هذا المؤتمر.

ويُعرب وفدي عن ثقته في أن مؤتمرنا الآن أفضل تجهيزاً بصورة جوهرية للقيام بأعماله والتصدي لولايته في عالم ديناميكي متغير. إن ما لدينا الآن من عضوية موسَّعة لهو أكثر تمثيلاً لبيئة ما بعد الحرب الباردة، وهي بيئة ينبغي لنا فيها توجيه مساراتنا الوطنية من أجل الصالح العام. ونحن على ثقة من أن الأعضاء الجدد سوف يسهمون إسهاماً كبيراً في الحفاظ على قوة الدفع الملائمة والمركَّزة لأعمالنا.

وبطبيعة الحال لا تنظر استراليا إلى قرار يوم الإثنين على أنه نهاية الطريق. وعندما قدم السفير اوسليفان توصياته بقبول مجموعة الـ ٢٣ منذ ثلاث سنوات، ذكر بالتحديد: "أود أن أُركِّز على أن هذه التوصية عبارة عن جزء من نهج يتألف من مراحل، إذ أن توسيع تكوين المؤتمر عملية ديناميكية". وفي هذا الضوء تواصل استراليا النظر إلى قرار يوم الإثنين بتوسيع العضوية الذي تأخر كثيراً.

ولقد حدث إثراء عضوية مؤتمرنا في وقت مناسب وعصيب. فنحن منهمكون تماماً في الأيام الأخيرة من مفاوضاتنا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ومن المناسب أن يشترك الأعضاء الجدد الـ ٢٣ - وقد لعب الكثير منهم دوراً إسهامياً إيجابياً في المفاوضات حتى الآن - في الجهد الأخير كأعضاء كاملي العضوية. كما أنه من المناسب لنا كمؤتمر أننا أظهرنا في هذا الوقت العصيب مقدرتنا على اتخاذ إجراء حاسم - عندما أثمر أخيراً الجهد التفاوضي الذي دام عقوداً. ولقد أثبتنا في الأسبوع الأخير قدرة هذا المؤتمر على النهوض لمواجهة تحديات المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بتوسيع مؤتمر نزع السلاح، لنتخذ، بمساعدة الأعضاء الجدد، إجراءً بشأن التحدي التاريخي الأكبر ألا وهو اختتام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وبدلاً من التركيز على المشاكل، فلنركز على الحلول. دعونا نستكمل هذه المهمة.

الرئيس: أشكر ممثل استراليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن يسرني أن أُعطي الكلمة لممثل سلوفاكيا، السفيرة كراسنوهورسكا. لقد مُنحتِ الكلمة ياسيدتي السفيرة.

السيدة كراسنوهورسكا (سلوفاكيا): إنه لشرف عظيم لي أن أطلب الكلمة للمرة الأولى كعضو كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي ياسيادة الرئيس بأن أبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة المؤتمر وأن أُعرب لكم عن خالص تمنياتنا في هذا المنصب الصعب. وأثق تمام الثقة في قدرتكم الكاملة على مباشرتكم لمسؤوليات المنصب بما لديكم من مهارات دبلوماسية وخبرة واسعة. وأُعرب عن تأكيد مساندة وفدي مساندة كاملة لكم. كما أود أن أُعرب عن التقدير للأمين العام، السيد بتروفسكي، ولأمانة المؤتمر، على مساعدتهما القيّمة.

وقد طلبت الكلمة اليوم لأتطرق إلى القضايا الرئيسية الثلاث التي ما فتئ مؤتمر نزع السلاح يواجهها مؤخراً، وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب، واستعراض جدول الأعمال، وتوسيع العضوية. ونرى أن الطريقة التي يتناول بها المؤتمر هذه القضايا سوف تقرر مستقبله باعتباره المحفل الفريد المتعدد الأطراف لمفاوضات ضبط التسلح ووضع صكوك نزع السلاح.

لقد ساندت سلوفاكيا دائماً جميع المبادرات المفضية إلى عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. ونُعرب عن ترحيبنا بأوجه التقدم التي أُحرزت في خفض الإمكانات العسكرية النووية منذ مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، والتي تبشر بنزع السلاح النووي تدريجياً وبصورة كاملة. وإن سلوفاكيا، باستخدامها الطاقة النووية للأغراض السلمية على وجه الحصر، على استعداد للتعاون الهادف على الدرب المؤدي إلى القضاء على أكثر أنواع أسلحة الدمار الشامل تخريباً.

والتجارب النووية أثر من آثار عصر الحرب الباردة لم يعد له مكان في عالم اليوم. ولذلك ظلت سلوفاكيا على تأييدها الصارم لمعاهدة حظر التجارب النووية. ونعتقد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب سوف تُسهم إسهاماً هاماً في الاستقرار الدولي. وسوف يُسهم تتويج هذه المفاوضات بالنجاح في تشجيع عدم الانتشار النووي. ومن ناحية أخرى، سوف يكبح التحسين النوعي للأسلحة النووية الموجودة وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، وبذا سوف يقوي مناخ الأمن الدولي على المدى الطويل. وفي الوقت ذاته، فإن نجاح مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب سوف يزيد من هيبة مؤتمر نزع السلاح وسوف يولّد المزيد من التوقعات لدى الرأي العامل الدولي.

لقد وصل مؤتمر نزع السلاح إلى المرحلة الأخيرة من مفاوضات الحظر الشامل للتجارب. وإذا أراد المؤتمر الوفاء بالموعد النهائي الذي فرضه على نفسه، فلديه أكثر قليلاً من أسبوع لاستكمال نص المعاهدة. وفي هذه المرحلة، أود أن أُعرب عن التقدير الخاص لرئيس اللجنة المخصصة، السفير ياب راماكير، ولرئيسي الفريقين العاملين، السفير زهران والسفير بيردينيكوف، وكذلك لأصدقاء الرئيس ومديري الجلسات.

إن تقديم مشروع نص كامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب صادر عن الرئيس في هذه المرحلة المتأخرة من المفاوضات، إجراء يتصف بالشجاعة ولكننا نعتقد أنه ضروري. كما نثني على الأسلوب الذي أدار به السفير راماكير المشاورات المكثفة المفتوحة العضوية التي تلت.

وأرجو أن تسمحوا لي بمشاركتكم بعض آرائنا العامة بشأن هذا الموضوع. فتعتقد سلوفاكيا أنه ينبغي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب أن تكون شاملة حقاً، أي أن تحظر جميع أنواع تجارب التفجيرات النووية دون تمييز وعلى الدوام. وينبغي أن تكون قابلة للتحقق بصورة فعّالة، أي يجب أن يُسهم نظام التحقق والتفتيش إسهاماً فعالاً في مصداقية المعاهدة من ناحية، وألا يعرِّض الأمن المشروع للدول الأطراف للخطر، من ناحية أخرى. وأخيراً وليس آخراً، ينبغي أن تكون المعاهدة ذات طابع عالمي. وتساورنا مشاعر القلق من أنه لم يتم العثور حتى الآن، فيما يتعلق ببند بدء النفاذ، على حل من شأنه أن يلقى تأييداً مقبولاً من كافة الأطراف في المفاوضات. ونُعرب عن أملنا المخلص في أن تعمل الوفود بصورة نشطة للعثور على حل في الفترة الزمنية المتبقية. وتؤيد سلوفاكيا صيغة تمكّن من دخول المعاهدة حيز التنفيذ بدون تأخير غير ضروري وبأسرع وقت ممكن. كما نعتقد أن تشكيل المجلس التنفيذي لمنظمة المعاهدة المقبلة هو عنصر آخر يحتاج إلى حل ملائم. ونرى أن حجم المجلس التنفيذي ينبغي أن يكون ملائماً. إذ ان كثرة عدد الأعضاء قد تُضعف من فعالية المجلس الشاملة.

وترى الجمهورية السلوفاكية أنه لا ينبغي أن يصبح حظر التجارب النووية "نهاية التاريخ" وإنما على العكس ينبغي أن يكون بمثابة حافز لمزيد من نزع السلاح النووي. وبدخول مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب مرحلتها النهائية، تكتسب مسألة جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح أهمية متزايدة. وقد درسنا، باهتمام، التقرير الذي قدمه المنسق الخاص السفير ميغلوي فيما يتعلق بنتائج مشاوراته. ويتضح من التقرير الاختلاف الكبير في آراء الوفود بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، نأمل في أن يؤدي المزيد من المشاورات إلى تحديد المجالات التي يمكن احراز تقدم فيها وتطوير الفهم فيما يتعلق بالمسائل التي ينبغي أن تُستهل بها المفاوضات بعد الإنتهاء من معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وبالنسبة لبلدي، ستكون اتفاقية وقف انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية هي المرحلة التالية المنطقية في أعمال مؤتمر نزع السلاح. وتعرب سلوفاكيا عن تأييدها للتبكير ببدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية وفقاً للولاية المتفق عليها عام ١٩٩٥. ونُدرك أنه ما تزال هناك اختلافات معينة، لكننا نرى أنها لا تمنع مؤتمر نزع السلاح من استهلال العمل الفعّال في هذا الموضوع.

ومن وجهة النظر العامة، نعتقد أن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في حاجة إلى بعض التحديث. ونوافق على إلغاء الجزء الأول من البند ٢ من جدول الأعمال، والاحتفاظ بالجزء الثاني فقط، أي "نزع السلاح النووي". وفي الوقت نفسه، نرى أن جدول الأعمال المقبل ينبغي أن يكون متوازناً وأن يتناول مسائل

أسلحة الدمار الشامل وكذلك الأسلحة التقليدية. وترى سلوفاكيا أن مسألة الأسلحة التقليدية مسألة هامة، وأنا على يقين من أن وفوداً كثيرة في هذه القاعة تشاطرها هذا الرأي. ولاستكمال الصورة، اسمحوا لي بأن أُضيف ببساطة أن مسألتي ضمانات الأمن السلبية والفضاء الخارجي تستحقان ما يكفي من الاهتمام أيضا.

ولقد مر ما يزيد على ثلاث سنوات منذ أن طالبت سلوفاكيا بالمقعد الذي شغر في مؤتمر نزع السلاح نتيجة لانحلال تشيكوسلوفاكيا السابقة. ولسوء الحظ، فشل مؤتمر نزع السلاح في استغلال هذا الوقت في تنفيذ الاتفاق الثنائي المعقود بين الدولتين الخليفتين والذي يقضي بأن تكون سلوفاكيا هي التي تشغل هذا المقعد. وقد أثبتت سلوفاكيا استعدادها لقبول حل وسط منذ البداية تماماً. وعلى الرغم من أن طلب سلوفاكيا مشروع، فقد وافقت على اتباع أي إجراء مقبول. وفي صيف عام ١٩٩٣ تم إدخالها، بهذه الطريقة، في مجموعة دول مرشحة لعضوية مؤتمر نزع السلاح اعتُبرت أكثر الطرق توازناً لتوسيع مؤتمر نزع السلاح. وقبلت سلوفاكيا هذا الإجراء برغم حقيقة أن المسألة لم تكن، في حالتها، مسألة توسيع المؤتمر وإنما مسألة شغل مقعد موجود على أساس اتفاق بين دولتين خليفتين لعضو سابق. ولسوء الحظ مرة أخرى، ولأسباب معروفة جيداً، لم يتم التوصل إلى توافق آراء بشأن التوسيع في مؤتمر نزع السلاح خلال السنتين التاليتين.

وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي بأن أُعرب عن العرفان لجميع من اعترفوا بالمركز الخاص لسلوفاكيا وأيّدوا بصورة مستمرة طلبها المشروع في مقعد تشيكوسلوفاكيا السابقة الشاغر. لقد كان تأييدهم على جانب كبير من الأهمية لدولتنا الصغيرة.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أعربت سلوفاكيا عن ترحيبها بالقرار الوارد في الوثيقة CD/1356 كخطوة أولى حقيقية في الاتجاه الصحيح. وإسهاماً في حل المسألة، اشتركنا بصورة ايجابية في إعداد الصفقة التي سمحت لمؤتمر نزع السلاح أخيراً بتنفيذ قرار التوسيع. وكنا نأمل في حل مختلف، لكن ثبت أن المبادرة إجراء فريد ومتوازن يستطيع مؤتمر نزع السلاح بواسطته التغلب على جميع الاختلافات.

إن الحكمة السياسية الضرورية واستعداد جميع أعضاء مجموعة الـ ٢٣ للتخلي مؤقتاً عن حق من الحقوق الأساسية لدولة ذات سيادة، قد مهّدا الطريق لحل وسط مقبول من الجميع. وبفضل ذلك، نجح مؤتمر نزع السلاح في اعتماد القرار المتأخر عن موعده بشأن توسيع عضويته وأخيراً زاد من تمثيله وشرعيته.

واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأشكركم أنتم وسلفكم السفير أبوا، سفير نيجيريا على مساعدتكما في هذا الصدد، وأن أُهنئ الأعضاء الجدد على انتهاء العملية الطويلة والشاقة بالنجاح. ومن واجبي كذلك أن أشكر المشاركين في إعداد هذا الإنجاز، وخاصة السفير سيليبي ووفده الذي بذل جهداً كبيراً جداً في هذه العملية.

وتعتقد سلوفاكيا، من حيث المبدأ، أن الهيئة التي تتفاوض على معاهدات ضبط التسلح ونزع السلاح المتصلة بالمصالح الأمنية لجميع أعضاء المجتمع الدولي، ينبغي أن تكون هيئة تمثيلية. وينبغي قبول جميع البلدان الراغبة في العضوية. ولذلك يسرنا أن نكون دولة شاهدة على انجاز خطوة نحو التوصل إلى هذا الهدف ومشاركة في هذه الخطوة. وإن التكوين الحالي لمؤتمر نزع السلاح يعكس بشكل أفضل الوضع الدولي الجديد. ونأمل في أن يجلب الأعضاء الجدد إلى مؤتمر نزع السلاح هواء جديداً وديناميةً جديدة. وسلوفاكيا

عاقدة العزم على ألا تدخر جهداً وعلى أن تسهم، وفقاً لقدراتها المتواضعة، في إنجاح المفاوضات الحالية والمقبلة في هذا المحفل الفريد.

الرئيس: أشكر ممثلة سلوفاكيا الموقرة على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن يسرني أن أُعطي الكلمة لممثل اسبانيا، السفير مورسييو.

السيد مارتينيز مورسييو (اسبانيا) (الكلمة مترجمة عن الأسبانية): أستأذنكم ياسيادة الرئيس في أن تكون أول كلمات يتفوه بها وفد اسبانيا كعضو كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح هي كلمات الإعراب لكم عن ارتياحنا وثقتنا لأن نراكم تترأسون أعمال المؤتمر في لحظة حاسمة من أنشطته، يقترب فيها - كما نرجو ونرغب - من علامة جديدة على درب المجتمع الدولي نحو هدف نزع السلاح العام والكامل. ويرتكز هذا الارتياح على خبرتكم المعروفة جيداً، والتي يعرفها وفد اسبانيا معرفة أصلية ويقدرها.

وقد لا يكون من الضروري أن نُسهب في الثقة التي ألهمتها قيادتكم إذا عرفتم أن السبب الأساسي لهذا البيان الأول الذي يدلي به وفدي هو النجاح الرائع للقرار المتصل بتوسيع مؤتمر نزع السلاح الذي أجرؤ على تسميته بالقرار التاريخي. ولقد اتُخذ هذا القرار في قاعة مصطبغة بالتاريخ، وهي قاعة مجلس قصر الأمم، التي تحمل اسم الأب الأسباني المؤسِّس للقانون الدولي، الأب فرانشيسكو دي فيتوريا، والتي زيَّنتها اسبانيا كهدية لعصبة الأمم. على أن هذه الصلة بأسبانيا ليست هي التي أود إبرازها، مهما كانت درجة أهميتها اليوم لوفدي. لقد افتُتحت اللوحات الجدارية التي شهدت توسيع المؤتمر، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦، في وقت حاسم بصورة خاصة في الظروف السابقة على الحرب العالمية الثانية، وانهيار نظام العلاقات الدولية بكامله في ذلك الوقت. وقد أراد وفدي أن يجذب الانتباه إلى الطبيعة التاريخية لقاعة المجلس لأنها هي القاعة التي اتُّخذت فيها - أو لم تتخذ - بعض أهم القرارات التي أدت إلى الأزمة العالمية لعام ١٩٣٩. ولذلك فإن هذه القاعة شاهد على بعض الأخطاء التي أدت إلى انهيار عصبة الأمم. ومع ذلك، وفي هذه المناسبة، تصدى مؤتمر نزع السلاح لحقائق التاريخ، ودخل مرة أخرى كتب التاريخ بقرار يعتبره وفدي قراراً مشجِّعاً لأنه وافق على توسيع عضويته، وبذا يفتح أبوابه لمجموعة من البلدان دأبت على تأكيد عزمها على أن تصبح مشاركة في أعماله، وساعية إلى منحه تمثيلاً أكبر وأوسع. وليس من الممكن الآن لهذه الأبواب التي فُتحت أن تُغلق مرة أخرى وأن يتم تجاهل التطلعات المشروعة لمجموعة أخرى من البلدان التي أكَّدت هي الأخرى عزمها على الاشتراك بصورة كاملة في أعمال المؤتمر. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن رغبته في مناشدة جميع البلدان الأعضاء في المؤتمر مواصلة جهودها بغية إيجاد حل ملائم وعاجل لهذه المسألة وفقاً لنصوص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٢/٥٠ جيم.

وبتوسيع العضوية، يكون مؤتمر نزع السلاح قد خطا خطوة هامة إلى الأمام في ضمان مواصلة تحقيق أهدافه باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح في الإطار المؤسسي للأمم المتحدة. واليوم اتُخذت الخطوة التي كانت أساسية لجعل عضوية هذا المؤتمر متسقة مع الحقائق التي برزت من مجتمع دولي جديد، وهي حقائق تختلف كثيراً عن تلك التي كانت سائدة عندما أُعيد تشكيل العضويـــة في المرة الأخيرة. ويود وفدي، فضلاً عن توجيه الشكر لأعضاء مؤتمر نزع السلاح على القرار الذي اتخـــذوه - وإن كان لا يسعه إلا أن يفعل ذلك - أن يُعرب عن عرفانه وثنائه وتقديره لما يتصف به القرار الذي اعتمدوه من واقعية سياسية وحكمة تاريخية. وليس من الصواب عدم الإشارة إلى كل من ساهم

بطريقة أو بأخري في اتخاذ هذه الخطوة الأولى في توسيع المؤتمر. ولا نود أن نذكرهم جميعاً خشية أن ننسى أحدهم. ولكننا لا نريد أن نغفل ذكر السيد أوسليفان، سفير استراليا، الذي تمكّن من وضع قائمة بلدان تشتهر بتوازنها وتمثيلها، والسيد لامبريا سفير البرازيل والسيد زهران سفير مصر، لما بذلاه من جهود في السعي نحو إيجاد حل للمسألة، وهي الجهود التي اضطلع بها لاحقاً السيد بن جلون - تويمي سفير المغرب، الذي أضاف إليها دَفعَة حيوية من الطاقة؛ أو السيد سيليبي سفير جنوب أفريقيا لما أبداه من إخلاص وعزم في كدحه للعثور على صيغة فتحت الطريق أخيراً. كما يود وفدي التذكير بالأدوار الأساسية التي لعبتها وفود نيوزيلندا والنمسا وشيلي في جهودها التنسيقية في مجموعة الـ ٢٣، والتي نجحت في الإبقاء على وحدة مجموعة متغايرة تغايراً جوهريا.

وقد حدث توسيع مؤتمر نزع السلاح في لحظة مناسبة بصورة خاصة ونحن في المرحلة النهائية من مفاوضاته المتقدمة. ومن شأن ذلك أن يمكّن وفد أسبانيا من الاشتراك كعضو كامل العضوية في اختتام المفاوضات واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتي بموجبها سوف تشترك أسبانيا في نظام التحقق كجزء من شبكتها الأولية للمحطات السيزمولوجية، وسوف تسعى إلى الاشتراك في المنظمة على المستوى والمجال اللذين تمليهما الأهداف السياسية لهذه الوكالة وبما يتفق مع قدرات بلدي التكنولوجية. وربما لا يكون من الصواب في هذه اللحظة الدخول في تفاصيل الجوانب المحددة للمعاهدة التي يجري التفاوض عليها، سواء التفاصيل التي تتقارب المواقف بشأنها أو تلك التي لا تزال هناك اختلافات حولها. لا نظن ذلك مستصوباً في هذا الوقت من إجراءاتنا الذي يدخل فيه وفدي المفاوضات. لكننا نرى بالفعل أن من الضروري الاشارة مرة أخرى إلى الإطار السياسي الرئيسي الذي فيه يتابع وفدي المفاوضات بصفته السابقة كمراقب. ويقوم هذا الإطار على أساس مبدأين أساسيين: الحاجة إلى التوصل إلى حظر كامل للتجارب النووية من خلال صياغة ملائمة لما يسمى "خيار الصفر"، وشرط إيجاد إطار قانوني يمكّن من تحقيق هذا الهدف بأسرع ما يمكن، من خلال دخول المعاهدة سريعاً في حيز التنفيذ والتبكير في إنشاء المنظمة التي سوف تفرضه. ويعتقد وفدي أن هذين المبدأين الأساسيين يعتبران من الأمور الرئيسية، ولذلك فإن أي تطوير معاكس لقواعد المعاهدة سيكون بمثابة خطوة إلى الوراء يصعب فهمها وقبولها. وبقدر ما يبدو أن هذين المبدأين هما بمثابة دليل واضح لأعمال وفود كثيرة، فكل ما يتبقى لها هو إعادة تأكيد كامل مساندة وفد اسبانيا لما يبذله رئيس اللجنة المخصصة، السفير راماكير، من جهود ترمي إلى دفع أعمال المؤتمر دفعاً فعالاً إلى الأمام.

ويدرك وفدي تمام الإدراك أن الأهداف التي قد تتشكل في أي نشاط سياسي لن تكون لها قيمة إن لم تلطّفها الجرعة الضرورية من الحكمة والواقعية. ولا خير في بناء مبنى مرغوب فيه نظرياً إذا لم يكن قابلاً للحياة لأنه غير مقبول من جانب أولئك الذين سيعيشون فيه. ولا يكمن نجاح أية مفاوضات في فرض وجهات نظر الأقوى أو الأكثر مهارة، وإنما في ضمان اتفاقات يمكن تطبيقها لأنها تتمشى مع متطلبات واهتمامات محددة. وهكذا فإن تطبيق المبادئ السياسية الأساسية التي تشكّل أساس المفاوضات الحالية وفقاً للظروف الراهنة هو الذي يرسم الحدود لعمل المؤتمر في الوقت الراهن. ويرى وفدي أن هناك ثلاث مسائل تبرز بوضوح فيما يتعلق بالممحاكة أو بالتفاصيل المفرطة التي تعوق الأعمال الجديرة بالثناء التي يجري توجيهها الآن عن طريق الرؤساء، كما فعل أصدقاء الرئاسة من قبل؛ وفيها يكمن توازن المعاهدة المقبلة وفرص أن تصبح حقيقة واقعة. وإحدى تلك المسائل هي وضع المعاهدة في إطار عملية التطور العامة التي تخضع لها العلاقات الدولية حالياً. وفي هذه العملية تمثل المعاهدة خطوة ملموسة في اتجاه معين أكثر مما تمثل برنامجاً عاماً لعمل سياسي مقبل. والمسألة الثانية هي ضرورة دخول المعاهدة حيز التنفيذ في

وقت مبكر لضمان إمكان تحقيق أهدافها، دون تعريض المسألة الأولى للخطر عن طريق إدخال من يبدو وجودهم أمراً أساسياً. والمسألة الثالثة أخيراً، هي ضمان أن يكون للمنظمة المقبلة ترتيبات عمل تضمن فعاليتها بحق من خلال هيئات وإجراءات تحقق، تكون ملائمة في الحالتين كلتيهما بسبب تكوينها ووسائل تنفيذها.

أشرنا في الأفكار الموجزة أعلاه إلى ما يراه وفدي ضرورة أساسية وما يعتبره قابلاً للتفاوض. وصحيح أن وفد أسبانيا يدخل المفاوضات الحالية في مرحلة متأخرة. ولذلك، فإن الهدف الذي يلتمسه ليس الانشغال كثيراً بتفاصيل إنشاء إطار قانوني بقدر ما هو توحيد جهوده وتوجيهها نحو العملية الديناميكية التي من المقرر أن تبدأ لتطويرها. ولهذا السبب، سوف يركز وفد اسبانيا على الجوانب التشغيلية التي ستحتاج إلى إحراز تقدم سليم وملائم عند اختتام المفاوضات. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على الكثير من تلك الجوانب؛ وسوف يكرس وفدي جـُل الاهتمام لمواضيع محددة مثل بدء النفاذ، وهيكل المجلس التنفيذي، وعملية نظام التحقق، لأننا نرى في هذه المواضيع نواة تعاوننا المقبل الرامي إلى الإسراع في انجاح التوصل إلى أهداف المعاهدة التي تبدو على وشك أن تصبح حقيقة.

الرئيس: أشكر ممثل أسبانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل تركيا، السفير أولوشيفيك.

السيد أولوشيفيك (تركيا): السيد الرئيس، أود في البداية أن أ ُعرب لكم عن التقدير، لا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها تحت رئاستكم فحسب، وإنما أيضا لأن هذه هي المناسبة الأولى التي أخاطب فيها مؤتمر نزع السلاح بصفتي ممثلاً لعضو كامل العضوية. وأ ُعرب لكم عن التهنئة الحارة لتوليكم الرئاسة. ومن المصادفات السعيدة أن تصبح تركيا عضواً في مؤتمر نزع السلاح في الوقت الذي يترأسه ممثل باكستان الموقر، وهو البلد الذي تربطه بتركيا تقليدياً روابط وعلاقات أخوية. وجميعنا يعرف جيداً مزاياكم الشخصية البارزة ياسيادة الرئيس. ويرجع الفضل بدرجة كبيرة إلى قيادتكم الحكيمة ومهاراتكم الدبلوماسية في أن أمكن منذ ثلاثة أيام إتخاذ قرار توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح بضم ٢٣ عضواً، وهو قرار يعتبر بمثابة نقطة تحول. إننا لنعرب لكم عن شكرنا البالغ. وإن وفدي لعلى ثقة من أن المفاوضات الجارية المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب سوف تختتم بنجاح أيضا بفضل توجيهاتكم المقتدرة.

وغني عن القول إنه كلما يرد ذكر عملية توسيع المؤتمر الطويلة الشاقة، فإن أسماء السادة أوسليفان سفير استراليا، وزهران سفير مصر، وبن جلون - تويمي سفير المغرب، سوف تـُذكر دائماً بمشاعر التقدير والعرفان. إن بصائرهم، وطاقاتهم، وجهودهم المتصلة، هي التي مهـّدت الطريق للقرار CD/1406. وسأكون مقصراً إن لم أثن على السيد سيليبي سفير جنوب أفريقيا، والسيد بيرغونيو سفير شيلي، والسيد سانشيز أرناو سفير الأرجنتين، لما بذلوه من جهود مكثفة ومتفانية، وكذلك لما اتصفوا به من دبلوماسية واسعة الخيال في الوصول بالعمل الدؤوب، المتصل بموضوع سبب لنا العذاب طويلاً، إلى نتيجة ناجحة. وإنهم يستحقون شكرنا وثناءنا.

وليس هناك من شك في أن الفضل في إتخاذ قرار توسيع مؤتمر نزع السلاح يرجع إلى أعضائه جميعاً، القدامى والجدد على السواء. إذ ان القرار CD/1406 يمثل الإرادة والقدرة السياسيتين للمؤتمر لكي

يكيِّف نفسه، ولو ببعض التأخير، مع متطلبات عالمنا سريع التغير. كما يمثل وعي كل من الأعضاء القدامى والجدد بالحاجة إلى إظهار المرونة والعمل بروح التوفيق كلما تطلب ذلك الصالح العام للمجتمع الدولي. وأرى أن قرار التوسيع يبشر العالم أجمع بتجديد شباب مؤتمر نزع السلاح.

ويدرك وفدي حقيقة أن الحل التوفيقي كان يهدف إلى تطويق العقبات القائمة في طريق التوسيع، ومن ثم لم يكن بالحل المثالي. ونعرف أن خيارنا كان ينحصر بين المثالي والممكن عملياً.

ولم نتمكن من تحقيق رغبتنا في أن نكون في وضع يمكِّننا في أبكر وقت من قيامنا بدورنا الواجب في العملية التفاوضية المتصلة بنزع السلاح المتعدد الأطراف بحيث اخترنا في نهاية الأمر الترتيب الذي بدا لنا أنه الترتيب الوحيد الممكن حالياً. ومع ذلك، نعرب عن ارتياحنا لأن القرار CD/1406 قرار نظيف ويضع جميع الأعضاء الـ ٦١ على قدم المساواة في العملية التفاوضية.

وتقع تركيا في قلب عدة مناطق تشكِّل أكثر الأجزاء اضطراباً في نصف الكرة الشمالي. ولذلك، فإنها مشتركة في السعي في فترة ما بعد الحرب الباردة نحو إيجاد نهوج جديدة لبناء السلام من خلال العمل المتعدد الأطراف. وهدفنا هو تعزيز نظام الأمن الدولي بما يتفق مع المبادئ والمُثل المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. ونُعرب عن التزام تركيا الراسخ بالأهداف السامية للأمم المتحدة فيما يتصل بضبط التسلح ونزع السلاح. واليوم تتولى تركيا شغل مقعدها في مؤتمر نزع السلاح كعضو كامل العضوية بإحساس من المسؤولية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وكذلك بإرادتها السياسية للإسهام بصورة إيجابية في تشجيع نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعـَّالة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن ضم الأعضاء الجدد الـ ٢٣ إلى أعمال مؤتمر نزع السلاح سوف يزيد من فعاليته وكفاءته. كما نرى أن التوسيع يتفق مع مفهوم العالمية.

ونُعرب بحماس عن أملنا في أن تـُستكمل نقطة التحول التي تحققت في تاريخ المؤتمر عن طريق توسيعه، في غضون أسبوع، بإنجاز تاريخي جديد له معناه في شكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ونحن على ثقة من أن جميع الأعضاء سوف يسترشدون بنفس روح التوفيق والمرونة التي أدت بمهمة التوسيع إلى نتيجة ناجحة. وما زلنا نعتقد أن الجهود الجارية الرامية إلى إيجاد صفقة تسوية سوف تتوج بالنجاح برئاسة السفير راماكير سفير هولندا المتسمة بالاقتدار. وإن ورقة العمل التي قدمها بشأن "مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" تتيح لنا فرصة لإيجاد حل وسط.

وحالما نعتمد نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب، سنشرع في التخطيط لجدول الأعمال المقبل لهذا المؤتمر. وفي رأينا أنه في أعقاب اختتام الأعمال المتصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، ينبغي أن يكون الموضوع ذو الأولوية على جدول أعمالنا الاتفاق على حظر انتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة. وفيما يتعلق بضبط الأسلحة التقليدية، نعتقد أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح التركيز على المجال المتصل بتدابير الشفافية.

وقبل اختتام كلمتي، أود أن أشكر مرة أخرى من ساهم في توسيع مؤتمر نزع السلاح. كما أود أن أُهنئ الأعضاء الجدد وأن أؤكد لجميع الوفود وللأمين العام لهذا المؤتمر، السيد بتروفسكي، ونائبه السيد بن اسماعيل وموظفيهما البارزين تعاوني الشخصي وكذلك تعاون الوفد التركي.

الرئيس: أشكر ممثل تركيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأُعطي الكلمة للسفير سانيكاو، نائب وزير خارجية بيلاروس.

السيد سانيكاو (بيلاروس) (الكلمة مترجمة عن الروسية): سيادة الرئيس، بارتياح كبير أُرحب بكم في المنصب المسؤول لرئاسة المؤتمر، وأُهنئكم على قيادتكم التي تتصف ببالغ المهارة والاقتدار. ونُعرب عن تقديرنا الكبير لما أسهمتم به، وكذلك لما أسهم به السيد سانشيز أرناو سفير الأرجنتين، والسيد بيرغونيو سفير شيلي، والسيد سيليبي سفير جنوب أفريقيا من جهد في إيجاد حل عادل لمشكلة توسيع عضوية المؤتمر.

وأود أن أُعرب عن العرفان لجميع الوفود لما أبدوه من مرونة وروح التعاون. وأخص بالعرفان زملاءنا في مجموعة الـ ٢٣ السابقة لما تحلوا به من روح الشراكة والتعاضد.

ويرى وفد جمهورية بيلاروس أن هذه اللحظة تعتبر لحظة تاريخية لأننا حصلنا على الكلمة لأول مرة في هذا المحفل الدولي المهيب كعضو كامل العضوية. وكما سوف يتذكر الكثيرون هنا، فقد قطعنا طريقاً طويلاً وهادفاً لنصل إلى هذا الحدث، مارين من خلال شتى النهوج إلى صيغة التوسيع التي عكست الوضع الجغرافي - السياسي المتغير. وقد أصبحت بيلاروس عضواً كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح في لحظة حاسمة جداً بالنسبة لها وللمجتمع الدولي - وهي الفترة التي يحدونا فيها أمل استكمال المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وأود في هذا الصدد أن أشارككم وجهات نظركم المتصلة بالمعاهدة المقبلة. وتود بيلاروس أن ترى في المعاهدة مفهوم "حصيلة الصفر الحقيقية"، وبتعبير آخر، المنع الكامل وغير المشروط لأية تجارب نووية، بما في ذلك ما يسمى التفجيرات النووية السلمية. وسوف يكون هذا النهج متسقاً مع أهداف عدم الإنتشار ووقف التطوير النوعي للأسلحة النووية. ومن الأمور الحيوية للمعاهدة أن يكون لها نظام تحقق دولي يعتمد عليه بحق، ويكون عنصره التقني المركزي هو نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي. ونرى أنه ينبغي النظر إلى التفتيش الموقعي على أنه تدبير استثنائي نادر التطبيق مع ضمانات إزاء احتمال إساءة استخدام الإجراءات لجوانب التفتيش هذه. ونرى أن أكثر الصيغ قبولاً لدخول المعاهدة حيزة التنفيذ هي التصديق عليها من جانب جميع الدول الحائزة للقدرات النووية (بما في ذلك محطات الطاقة النووية ومفاعلات الأبحاث النووية) والواردة في القائمة الملائمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونرى أن أكثر النهوج عقلانية ودعاة للقبول فيما يتعلق بالمنظمة المقبلة للمعاهدة هو أن يكون مقرها فيينا وأن تستخدم ما لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من قدرات إدارية وتقنية. وسوف يساعدنا ذلك بصفة خاصة على تحقيق مدخرات هامة في الموارد، وهي هامة جداً لنا. وتُعرب بيلاروس عن أملها في اختتام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب بنجاح في المستقبل القريب جداً. ونعتبر أن هذه المعاهدة خطوة هامة نحو التوصل إلى هدف نزع السلاح النووي وبناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من الطابع الأولوي الواضح لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، لا ينبغي لنا أن ننسى البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونأمل في أن تُتخذ الخطوات العملية الملائمة في المؤتمر، بعد اختتام الأعمال المتصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، وللاسراع في استهلال المفاوضات المتعلقة بحظر انتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، ونزع السلاح

النووي في سياق واسع. وكل ذلك سوف يسمح لنا بالتقدم بصورة ثابتة نحو تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالنسبة لبيلاروس، يعتبر هذا الاتجاه واحداً من أهم أولويات السياسة الخارجية. ويُعزى ذلك إلى حقيقة أننا نعاني شخصياً من النتائج النووية لأعظم كارثة من صنع الإنسان في عصرنا - تشيرنوبيل. كما أملته حقيقة أن بيلاورس، ومنذ الأيام الأولى لوجودها المستقل، قد اضطرت إلى اتخاذ قرارات صعبة تتعلق بالترسانة النووية لاتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية السابق. وأخذت الجمهورية على عاتقها التزامات معقدة ومكلّفة بموجب معاهدات تعالج عدم الانتشار النووي وإزالة الأسلحة النووية. مسترشدة أولاً وبصورة رئيسية باهتمامات الأمن الدولي. وقد أسهمت بيلاروس وما زالت تُسهم إسهاماً كبيراً في عمليات نزع السلاح في مجالات أخرى. ويبدو من الملائم أن يُذكر أنه على الرغم من الالتزامات المعقّدة بصورة غير متكافئة، والنابعة من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، في وقت يتصف بصعوبات اقتصادية جسيمة، أوفت الجمهورية أساساً بحصتها من خفض الأسلحة والمعدات التقليدية. ولدينا اليوم مصلحة في أن تصبح هذه المعاهدة أكثر فعالية وفي أن يتم تكييفها مع الظروف الجديدة.

ويعتبر ضبط التسلح ونزع السلاح اليوم أهم مقومات السياسات الدولية، ولقد اكتسبا، على النقيض مما كان قائماً في أوقات "الحرب الباردة"، بعداً عملياً. وفي هذا الصدد، نرى أن من المهم أن نظل واقعيين وألا نبدد قوة الدفع الحالي. ويجري بذل الجهود الإقليمية في مجالات الأمن وضبط التسلح ونزع السلاح. ويتعين نقل الخبرة المتراكمة على المستوى الإقليمي إلى المستوى العالمي. وهنا من الصعب المغالاة في تقدير دور مؤتمر نزع السلاح - وهو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف المزود بولاية تفاوضية. وتُعرب بيلاروس عن اهتمامها المخلص بزيادة سلطة مؤتمر نزع السلاح وتعزيز دوره. وخلال التاريخ الحديث القصير لدولتنا اكتسبنا خبرة كبيرة، وإن لم تكن دائماً إيجابية، في مجال نزع السلاح. ونأمل أن تعود هذه الخبرة بالفائدة علينا وعلى المشتركين الآخرين في مؤتمر نزع السلاح. وأنا واثق بأن التوسيع النوعي للمؤتمر سوف يؤدي كذلك إلى تحسين في نوعية أعماله في عالم اليوم ذي المشاكل المعقدة في مجال الأمن الدولي. ونُعرب عن استعدادنا للتعاون البنّاء مع جميع الوفود، ويحدونا الأمل في أن نُسهم بدورنا في أعمال المؤتمر.

الرئيس: أشكر نائب وزير خارجية بيلاروس على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أُعطي الكلمة لنائب وزير خارجية أوكرانيا، السيد غريشينكو.

السيد غريشينكو (أوكرانيا): سيادة الرئيس، أود أولاً وقبل كل شيء أن أهنئكم على الطريقة النموذجية التي أديتم بها مهامكم الهامة جداً والتي - إلى جانب ما بذله بعض أعضاء مؤتمر نزع السلاح من جهود لا تعرف الكلل، وكذلك الكثير من الذين كانوا ينتمون آنذاك إلى "مجموعة الـ ٢٣" - مكّنت من إيجاد حل نهائي لمشكلة توسيع المؤتمر التي مضى عليها وقت طويل. ونعتبر أن القرار الذي اتخذه المؤتمر يوم ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ خطوة هامة نحو تعزيز الطابع المتعدد الأطراف لهذا المحفل التفاوضي، ترفع من كفاءته وتضمن الطابع العالمي الحقيقي للاتفاقات التي توضع في إطاره. ولتحقيق هذه الأهداف، يُعرب الوفد الأوكراني عن استعداده للتعاون مع جميع الوفود الأخرى بطريقة بنّاءة تماماً.

وتدخل أوكرانيا مؤتمر نزع السلاح كعضو كامل العضوية بشهرة البلد الذي يسلّم المجتمع الدولي تسليماً واسعاً بإسهامه الحقيقي في قضية ضبط التسلح ونزع السلاح النووي. ومن الأمور الرمزية للغاية أن

تتزامن مباشرة أوكرانيا عضوية مؤتمر نزع السلاح تزامناً وثيقاً مع استكمال سحب الرؤوس النووية من أراضيها، والمقرر إزالتها تحت اشراف مراقبين أوكرانيين. وهكذا، حققت أوكرانيا عملياً قرارها بالحصول على مركز دولة غير حائزة لأسلحة نووية.

وترى أوكرانيا، منذ الأيام الأولى لاستعادتها الاستقلال، أن اتباع سياسة مسؤولة يمكن التنبؤ بها لضبط التسلح هو من أولويات السياسة الخارجية التي تتمشى مع كل من اهتمامات الأمن القومي الخاصة بنا، وصالح المجتمع الدولي ككل.

وبعد أن ورثت أوكرانيا من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ثالث أكبر إمكانية نووية في العالم، وواحدة من أكبر القوات المسلحة في أوروبا، فإنها تواجه حالياً مهمة شاقة وهي إجراء تخفيضات على نطاق كبير، وفي إطار زمني محدد، في الأسلحة النووية والتقليدية لكي توفي بالتزامات بمقتضى عدد من المعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية (محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت")، ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية (١٩٧٢)، واتفاق القوات النووية المتوسطة المدى، واتفاق القوات التقليدية في أوروبا، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (١٩٦٨)). وما ترتب على ذلك من تكاليف مالية وغيرها من التكاليف أضاف عبئاً جديداً إلى اقتصادنا القومي الذي يمر بتحول مؤلم للغاية. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، ما فتئت أوكرانيا تلتزم بصرامة بالتزاماتها الدولية، ومن ثم تثبت سمعتها كشريك ماهر ويعتمد عليه في مفاوضات ضبط التسلح، بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح.

إن الزيادة الملحوظة في عدد الدول الراغبة في الاشتراك في أعمال مؤتمر نزع السلاح تعتبر دلالة على المكانة البارزة التي تحتلها القضايا المتعلقة بالأمن العالمي والإقليمي في العالم المعاصر، وكذلك على الدور المتنامي لمؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في هذا المجال. ونأمل في أن يكون تولّي دول "مجموعة الـ ٢٣" السابقة لعضوية مؤتمر نزع السلاح بمثابة علامة على مرحلة جديدة في تاريخه تزود المؤتمر بالفرص الوفيرة لكي يحقق إمكاناته بالكامل وتضفي على أنشطته قوة دافعة جديدة قوية، وفي الوقت نفسه تمهد الطريق لقبول بلدان أخرى جديدة طلبت أن تكون أعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

لقد أتاح توسيع مؤتمر نزع السلاح توقعات جديدة لتطوير التعاون المتعدد الأطراف الرامي إلى تعزيز الأمن العالمي والاستقرار الدولي. ونعتقد أنه سيكون مفيداً، ليس فقط لنجاح اختتام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، وإنما أيضا لتسهيل التبكير بدخولها حيز التنفيذ.

ورغم تعليقنا أقصى الأهمية على شتى جوانب نزع السلاح النووي، نعتقد أنه في فترة ما بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب ينبغي للمؤتمر - إلى جانب الإسراع في إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر انتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي - معاودة النظر الجاد في مسائل هامة مثل ضمانات الأمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وضبط الأسلحة التقليدية، وتدابير الشفافية وبناء الثقة، وكذلك خلق مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية.

وأخيراً، أود التركيز على أن أوكرانيا مدركة تماماً لمسؤولياتها الجديدة كعضو في مؤتمر نزع السلاح. ونحن على استعداد لتحملها بغية تشجيع السعي الإيجابي نحو إيجاد حلول للمشاكل الملحة المتصلة بتعزيز السلم والأمن العالميين.

الرئيس: أشكر نائب وزير خارجية أوكرانيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أُعطي الكلمة لممثلة الهند، السفيرة غوزي.

السيدة غوزي (الهند): سيادة الرئيس، اسمحوا لي بأن أُعرب لكم عن تهنئتي على توليكم رئاسة المؤتمر. ويسرنا أن نرى ممثلاً لبلد ينتمي إلى مجموعة الـ ٢١ يرأس المؤتمر في الوقت الذي تواجهه فيه قضايا بالغة الأهمية. ونحن نسلم بأن المؤتمر سوف يستفيد فائدة عظيمة حالياً من حكمتكم وخبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية المعروفة جيداً وندرك ذلك. ولتسمحوا لي كذلك بأن أُعرب عن مشاعر العرفان والتقدير المخلصة لسلفكم، السيد أبواه سفير نيجيريا، لما أظهره من تفانٍ ومهارة في توجيه أعمالنا طوال رئاسته. وأود الترحيب بالسيد ييمر سفير اثيوبيا، الذي أثرى مناقشاتنا فعلاً بوجوده بيننا. كما أنتهز هذه الفرصة لأُعرب عن الترحيب الحار بالأعضاء الجدد الـ ٢٣ في مؤتمر نزع السلاح، الذين انضموا إلينا هذا الأسبوع، وإن كان ذلك على نحو غير تقليدي نوعاً ما.

لقد وصلنا إلى نقطة حرجة في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، عندما اعتمد مؤتمر نزع السلاح ولاية التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب "التي سوف تسهم إسهاماً فعالاً في منع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها، وفي عملية نزع السلاح، ومن ثم في تعزيز السلم والأمن الدوليين"، دأبت الهند على المشاركة في المفاوضات بصورة إيجابية وبنّاءة. وقدمنا عدداً من المقترحات بما يتفق مع الولاية التي اعتمدها مؤتمر نزع السلاح. وتستهدف هذه المقترحات ضمان أن تكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب معاهدة شاملة بحق، أي معاهدة تحظر جميع التجارب النووية دون أن تترك أية ثغرات تسمح للدول الحائزة لأسلحة نووية بمواصلة تحسين وتطوير ترساناتها النووية في مواقع تجاربها وفي مختبراتها. ومن خلال هذه المقترحات أكّدنا أهمية وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب في إطار نزع السلاح، كجزء من عملية تدريجية تستهدف تحقيق القضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

ومع ذلك، وبرغم جهودنا كلها، ليس لنا من خيار اليوم سوى أن نُعرب عن خيبة أملنا للطريقة التي تطورت بها المفاوضات. ففي هذه المرحلة المتأخرة، نجد أنفسنا مضطرين إلى استنتاج أن جوانب الحظر الأساسية التي تحدد النطاق، على النحو الذي صيغت به حتى الآن، ما تزال ضيِّقة جداً ولا توفي بشرط الولاية، ألا وهو الحظر الشامل. ولا يعطينا هذا النهج سوى "معاهدة حظر تجارب تفجير السلاح النووي" وليس معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وتساورنا مشاعر القلق بنفس القدر، إن لم يكن أكثر، من أن بعض الوفود قد أحبطت كل محاولة لإدراج نصوص موضوعية لنزع السلاح في المعاهدة. ولا تهدئ مشاعر قلقنا الاشارات الواردة في الديباجة إلى نزع السلاح النووي، والتي تتصف بالضعف وعدم الاكتمال بصورة مفجعة، مثل الاشارات الواردة في ورقة العمل CD/NTB/WP.330. وندرك كل الإدراك أن الاشارات غير الملزِمة في المعاهدات الأخرى قد عوملت باستخفاف تام. فكيف نتجنب استنتاج أن الدول الحائزة لأسلحة نووية عازمة

على مواصلة الإعتماد على الأسلحة النووية لأمنها، وأنها تنظر إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب لا على أنها تدبير جدي لنزع السلاح، وإنما كمجرد صك لعدم الانتشار الأُفقي؟

إن التطورات الأخرى المتصلة بذلك تؤيِّد تقييمنا فيما يتعلق ببرامج الدول الحائزة لأسلحة نووية. فبعد انتهاء الحرب الباردة يجري الحديث عن وضع مذاهب جديدة واستراتيجيات هادفة بشأن الأسلحة النووية. وهناك اتجاه إلى النظر في استخدام الأسلحة النووية ضد هجوم كيميائي أو بيولوجي، أو في دور استراتيجي فرعي. ونشأ مذهب يفيد بأن الأسلحة النووية مطلوبة كتدبير وقائي ضد التصرفات والتهديدات الطائشة من دول غير محددة في المستقبل. ولم تُغلق نافذة الفضاء المتصلة بسباق التسلح النووي. ولإدامة الاحتفاظ بالأسلحة، يجري وضع مذاهب فيما يتعلق بالوزع البحري. ولتطوير إمكانيات المستقبل، يجري العمل بنشاط في برامج القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

وكانت هناك تبريرات للتجارب النووية التي أجريت حتى عندما بدأت مفاوضاتنا في التقدم، على أنها تجارب أساسية للأمن الوطني وللسماح باستكمال الأعمال المتعلقة بالتصاميم الجديدة وبجمع المعلومات للتمكين من المحاكاة وصنع النماذج بالحاسبة الالكترونية بغية الحفاظ على القدرات وتحسينها في المستقبل البعيد. ونرى أن هناك موارد ضخمة، بشرية ومادية، يستمر تكريسها للأبحاث المتعلقة بالأسلحة النووية القادرة على المنافسة وتطويرها. وإن توجه بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى محكمة العدل الدولية دليل آخر على أنها تكره التخلي عن احتكارها، وعلى أنها تعتبر الأسلحة النووية جانباً مكملاً لاستراتيجيتها العسكرية. ويبدو أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي نراها تظهر اليوم قد شكلتها الأفضليات التكنولوجية للدول الحائزة لأسلحة نووية أكثر مما شكلتها ضرورات نزع السلاح النووي. وليست هذه هي معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي تخيلتها الهند عام ١٩٥٤. ولا يمكن أن تكون هذه هي معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي يُنتظر أن تقبلها الهند.

وتظل الهند مقتنعة بأن القضاء الكامل على الأسلحة النووية سوف يعزز الأمن العالمي. وتقول لنا التجربة إنه من غير الممكن تحقيق هذا الهدف على نحو مخصص وتمييزي. وتشهد عمليات النقل السري لتكنولوجيا الأسلحة النووية، وهي ظاهرة سببت لنا القلق في منطقتنا أيضا، على ضرورة السعي نحو هدف القضاء على الأسلحة النووية على النحو الملموس الذي اقترحته الهند. ولقد اتبعنا بصورة جماعية هذا الدرب في تعاملنا مع أسلحة الدمار الشامل الأخرى - الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونعتقد جميعاً أن العالم يصبح بهذه المعاهدات مكاناً أفضل وأكثر أمناً. ومع ذلك، تبرز المعارضة عندما يتعلق الأمر بالقضاء على الأسلحة النووية. وليس هناك من تفسير لهذا التناقض في النهج سوى الرغبة في الاحتفاظ بالاحتكار، وهي رغبة تسعى معاهدة الحظر الشامل للتجارب إلى تعزيزها. ولا نستطيع أن نقبل أن من المشروع لبعض البلدان الإعتماد على الأسلحة النووية من أجل أمنها وأن تنكر البلدان المذكورة هذا الحق على البلدان الأخرى.

وفي ظل هذه الظروف، من الطبيعي أن تصبح اعتبارات أمننا الوطني عاملاً أساسياً في صنع قرارنا. إن قدرتنا واضحة جلية لكننا، لدواعي السياسة، نمارس ضبط النفس. إن البلدان المحيطة بنا مستمرة في برامج اسلحتها، سواء على نحو علني أو سري. وفي مثل هذه البيئة لا تستطيع الهند قبول أية قيود على قدراتها إذا ظلت بلدان أخرى معارضة لقبول الالتزام بإزالة أسلحتها النووية.

وقد أظهرت الهند عزمها فيما مضى. لقد رفضنا الانضمام إلى ما يتصف به النظام النووي الدولي الراهن من وضع تمييزي. وقد تواصلت هذه السياسة، برغم الضغوط من نوع أو آخر. ويتجلى نفس الاقتناع في موقفنا من معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وفي العام الماضي أعربنا عن فزعنا من التمديد غير المحدود لمعاهدة عدم الانتشار، لأننا نرى أن ذلك يسعى إلى إضفاء الشرعية على امتلاك خمسة بلدان امتلاكاً غير محدود للأسلحة النووية. واليوم، يجري السعي نحو إضفاء الشرعية على الحق في مواصلة تطوير وتحسين ترساناتها من خلال معاهدة أخرى معيبة وأبدية ولم تصمم هذه المعاهدة كتدبير نحو نزع السلاح النووي العالمي، وليست في صالح الأمن الوطني للهند. ولذلك، ليس بمقدور الهند الالتزام بها في شكلها الحالي.

وكما تدركون، هناك من بين الشروط المطروحة لدخول المعاهدة حيز التنفيذ، اقتراحات بأن تصديق الهند، ضمن غيرها، يعتبر شرطاً. دعوني أوضّح تمام الوضوح: نحن لا نقبل أية صيغة في نص المعاهدة تؤثر على حقنا السيادي في أن نقرر، في ضوء مصالحنا الوطنية العليا، ما إذا كان ينبغي لنا أم لا الانضمام إلى مثل هذه المعاهدة.

إن التزام الهند بقضية نزع السلاح النووي الشامل لم يتغير. ودأبنا دائماً على أن نكون في مقدمة الساعين إلى السلم العالمي. وسوف يتواصل هذا الجهد. إن تجربة هذه المفاوضات تقوي من تصميمنا على أنه من الضروري السعي على نحو موطد العزم إلى نزع السلاح النووي بصورة شاملة، وعندئذ فقط ستكون المفاوضات قد أسهمت في الأمن العالمي، أمن جميع الدول على السواء، وأمن الأطفال في جميع أنحاء العالم. وهذه عقيدة مركزية في سياسة أمننا الوطني على النحو الذي يظهر في سياستنا الخارجية وفي سياستنا النووية. ونحن على ثقة من أن التطورات المقبلة سوف تُظهر صحة هذا النهج.

الرئيس: أشكر ممثلة الهند على بيانها وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن يسرني أن أُعطي الكلمة لممثل ماليزيا، السفير سيراج.

السيد سيراج (ماليزيا): سيادة الرئيس، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أحصل فيها على الكلمة، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر في هذه المرحلة الحاسمة من مفاوضات المؤتمر، وعلى نجاح المؤتمر برئاستكم، في قبول مجموعة الـ ٢٣ كأعضاء كاملي العضوية في مؤتمر نزع السلاح. ويُعرب وفدي عن كامل الثقة في أنكم سوف توجهون مهمتنا إلى النتيجة المثمرة المتوقعة. كما أعرب عن التقدير لسلفكم، السفير الموقر أبواه، سفير نيجيريا، الذي مكن المؤتمر، بفضل ارشاده وحسن اشرافه، من إحراز تقدم أكبر.

وأود في هذه الجلسة العامة أن أتطرق إلى مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. أولاً، ننتهز هذه الفرصة لنهنئ الدول الـ ٢٣ التي قُبلت كأعضاء في مؤتمر نزع السلاح اعتباراً من يوم الإثنين الماضي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

واسمحوا لي بأن أُلفت انتباه هذه الجلسة العامة إلى حالة ماليزيا. لقد دأبت ماليزيا على الاشتراك كمراقب لبعض الوقت حتى الآن. وقدمنا طلبنا للعضوية إلى المؤتمر يوم ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وبينما حـُلت

الآن قضية الدول الـ ٢٣، وهذا من دواعي سرورنا، نشعر طبعاً بشيء من الحسد. فتعتقد ماليزيا، مثل بلدان أخرى كثيرة، أن مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح لا ينبغي أن تنتهي هنا. والطلبات المقدمة منا ومن ١٢ بلداً آخر تستحق الآن انتباهكم العاجل، ولا ينبغي لهذه الهيئة المهيبة إغفالها أو إهمالها. ونحثكم على عدم نسيان أصدقائكم.

إننا نطلب العضوية لا لمجرد العضوية أو لأن ذلك أصبح "موضة"، وإنما لأننا دأبنا على متابعة مؤتمر نزع السلاح باهتمام كبير، ونود أن نتمكن من الإسهام في المستقبل بطريقة هادفة. وترى ماليزيا أنه ينبغي توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح توسيعاً أكبر كي يصبح هذا المحفل أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي. إن الاشتراك من الصف الخلفي للمؤتمر (وإن لم يكن ذلك حرفياً الآن) لا ترغب فيه أية دولة ذات سيادة. فمسائل الأمن الدولي تؤثر في جميع الدول على هذا الكوكب الأرضي، ومن ثم ينبغي السماح لجميع الدول المهتمة اهتماماً حقيقياً بالاشتراك على قدم المساواة. غير أنه من المفهوم، لأسباب عملية ولضمان أن يبقى مؤتمر نزع السلاح فعالاً، أن نتفق مع وجهة النظر التي مفادها أنه يجب أن يكون هناك حد للعدد.

وفي هذا الصدد، نحث مؤتمر نزع السلاح على التطرق إلى مسألة توسيع عضويته، وخاصة فيما يتعلق بطلب ماليزيا والدول الأخرى الـ ١٢، على أنها من المسائل ذات الأولوية. ولهذا الغرض، قد يعن لكم النظر في تعيين صديق للرئيس أو أصدقاء للرئيس، أو منسق خاص، لكي يتناول المسألة ويقدم إليكم تقريراً في أبكر وقت ممكن.

الرئيس: أشكر ممثل ماليزيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن يسرني أن أعطي الكلمة لممثل إيطاليا، السفير فاتّاني.

السيد فاتّاني (ايطاليا): سيادة الرئيس، دعوني أعرب لكم أولاً عن تهنئتي القلبية واعجابي لما تظهرونه يومياً من حكمة وحزم وقيادة في القيام بدور رئيس مؤتمر نزع السلاح في هذه اللحظة التاريخية من تاريخ هذا المحفل.

وتعرب ايطاليا عن ارتياحها للقرار الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح يوم ١٧ حزيران/يونيه بقبول أعضاء جدد بعضهم أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من أن المؤتمر قبل الآن ٢٣ دولة، لا يزال هناك ١٣ طلباً آخر للعضوية يتعين النظر فيها، بما فيها طلبات ٤ دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، مضى على بعضها ما يزيد على عشر سنوات.

لقد كان هدف الاتحاد الأوروبي على الدوام قبول جميع الدول التي تقدمت بطلبات لعضوية المؤتمر حتى الآن، بما فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

إن ايطاليا إذ تذكر بأن القرار CD/1356 ينص صراحة على أن هذا التوسيع يجري "دون المساس بالنزر في الترشيحات الأخرى حتى الآن"، وبأن قرار الأمم المتحدة ٧٢/٥٠ جيم يحث المؤتمر على أن يول، في دورته لعام ١٩٩٦، المزيد من النظر في الترشيحات المتبقية بعد أن يقدم رئيس مؤتمر نزع السلاح

تقريراً مرحلياً، تعرب عن اعتقادها بأنه ينبغي للجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح أن تنظر في الترشيحات المتبقية لعضوية المؤتمر قبل نهاية دورته لعام ١٩٩٦، بغية اتخاذ قرار مبكر فيما يتعلق بقبول المرشحين أعضاء كاملي العضوية.

الرئيس: أشكر ممثل ايطاليا الموقر عل بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن يسرني أن أُعطي الكلمة لممثل النمسا، السفير كريد.

السيد كريد (النمسا): إن مسألة نزع السلاح، في التحليل الأخير، هي مسألة ثقة، ويتطلب بناء الثقة، مع ذلك، الشفافية والمشاركة.. وبترجمة ذلك إلى مصطلحات مؤسسية، فإنه يعني أنه يتعين على كل بلد مستعد للإسهام على نحو بنّاء في القضية المشتركة لنزع السلاح بجميع أشكالها المختلفة أن يكون قادراً على أن يتفاعل على قدم المساواة داخل مؤتمر نزع السلاح. وكما قيل في مناسبات كثيرة جداً يعدّ نزع السلاح في عالم اليوم واحداً من جوانب القلق الأكثر إلحاحاً، وهو قلق عالمي. ولذلك، أصبح تكوين هذا المؤتمر مفارقة تاريخية حقيقية. ويسرنا أننا استطعنا بالقرار المتخذ معالجة هذه الحالة غير المرضية معالجة جزئية. ونعرب عن ثقتنا في أن تتلو ذلك خطوات أخرى نحو عالمية العضوية وأود، وأنا أُعرب عن تقديري لقبول بلدي أخيراً، أي بعد ١٤ عاماً من تقديمه لطلبه، كعضو كامل العضوية في هذا المحفل الهام للمفاوضات الدولية، أن أذكر أن النمسا تنظر إلى وضع عضويتها الجديدة على أنه ملائم بصورة خاصة في ضوء دورنا كبلد مضيف محتمل لمنظمة من أهم منظمات نزع السلاح.

سيادة الرئيس، أود أن أهنئكم على حقيقة أننا نجحنا، بفضل توجيهكم الذي ينم عن اقتدار كبير، في إيجاد حل لأحد أكثر الفصول تثبيطاً واحباطاً في تاريخ مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أُعرب عن التقدير لكم شخصياً ولجميع من أسهم في هذه النتيجة السعيدة، وعلى الأخص للمتحدث باسم مجموعة الـ ٢٣، السفير بيرغونيو، وللسفير سيليبي سفير جنوب أفريقيا، الذي قام بمبادرة شخصية كانت حيوية في العثور على الحل، وللسفير سانشيز آرنو سفير الأرجنتين، الذي قدم مشروع القرار إلى المؤتمر، وأخيراً لجميع أعضاء المجموعات الأخرى الذين كانوا عل استعداد ومقدرة للترتيب لنجاح هذه العملية.

الرئيس: أشكر ممثل النمسا على بيانه وعلى عباراته الرقيقة. وأعطي الكلمة لممثلة ايرلندا، السفيرة أندرسون.

السيدة أندرسون (ايرلندا): لن تندهشوا من أن الوفد الايرلندي شهد قرار التوسيع هذا الاسبوع بمشاعر مختلطة. فنعرب عن سرورنا المخلص للأعضاء الجدد الـ٢٣. إنهم وفود من ذوي المواهب والالتزام الذين سوف يسهمون كأعضاء على نحو أكبر أيضاً من اسهامهم كمراقبين. وإننا نشترك في الاحتفال باتجاه التغيير والتجديد الذي يصاحب هذا القرار. غير أن هناك مسائل معينة لا سبيل إلى تجنبها. فهناك ما نشترك فيه جميعاً من قيم الشفافية والإنصاف: فهل انعكست هذه القيم بما يكفي في العملية التي أدت إلى هذا القرار؟ وهل يصبح اختيار قائمة عام ١٩٩٣ مقبولاً على أي نحو أكبر في عام ١٩٩٦؟ ألا يستوجب الأمر تقديم تفسير لبلد كبلدي، وقد مضى على طلبه للعضوية ١٤ سنة الآن؟ وهناك طبعاً أسئلة حرجة تماماً في هذه المرحلة: أين نذهب من هنا؟ كيف نستطيع الاعتماد على منطق هذا القرار وقوته الدافعة؟

من الواضح أن هناك نقاطاً مرجعية نصيَّة. وكما ذكَّرنا الآن السفير الايطالي، ينص القرار CD/1356 بوضوح على عدم المساس بالنظر في الترشيحات الأخرى. كما ينص على أن يستعرض المؤتمر الحالة فيما يتعلق بالتوسيع بعد تقديم تقارير مرحلية من الرئيس في نهاية كل جزء من دورته السنوية. وكان رئيس المؤتمر في ذلك الوقت صريحاً تماماً في أن هذه الاشارة تنطبق على الدول المدرجة على قائمة أوسليفان وعلى غيرها من الدول الطالبة على السواء. ولذلك، نرى أن هناك التزاماً مستمراً على رئيس المؤتمر بتقديم تقرير في نهاية كل جزء من الدورة؛ ونتطلع إلى تقرير تال من هذا القبيل. كما أن قرار الأمم المتحدة ٧٢/٥٠ جيم وثيق الصلة بالموضوع، إذ أنه بحثه المؤتمر على النظر في طلبات الدول المرشحة المتبقية قبل نهاية دورة عام ١٩٩٦، فإنه يضع إطاراً زمنياً لمداولاتنا الأخرى.

ومن ذلك، أفضل ألاَّ يرتكز تدخلي اليوم على المراجع النصية. وبدلاً من ذلك أفضل أن أدعو إلى ايجاد روح أوسع وأكرم في هذه الهيئة. إن قرار قبول مجموعة الـ٢٣ هو قرار لإتاحة الفرصة، وللتحديث، ولكي يصبح المؤتمر متسقاً مع عالم ما بعد الحرب الباردة. ومن المؤكد أن هذه النزعة إلى التوسيع سوف تستمر في دفع العملية إلى الأمام. ولا يصح الآن، بعد أن مضينا هذا الشأو البعيد، إزالة الجسر المتحرك. ومن دواعي التشجيع الكبير ما أعربت عنه وفود كثيرة من تأييد المزيد من التوسيع. وسوف نعمل مع الأعضاء ومع جميع الطالبين الآخرين لتحويل ذلك إلى واقع بأسرع ما يمكن. ولا شك ياسيادة الرئيس في أنكم سوف تتلقون في مشاوراتنا عدداً من المقترحات الإجرائية المتعلقة بكيفية معالجة الطلبات المتبقية على أفضل وجه. وربما تختلف المقترحات، لكننا نعتقد أنها ستكون مستوحاة من هدف مشترك هو: التوصل إلى نتائج وتحقيقها بسرعة. ونحن واثقون بأنه سيكون في متناولنا، إذا بذلنا جهوداً مركزة، اتباع نهج توافق آراء.

واختتم بمشاعر التهنئة التي أعربت عنها في البداية. لقد عملت مجموعة الـ٢٣ عملاً طويلاً وشاقاً وحققت انجازها. ونعرب لها عن آمالنا الطيبة في دورها الجديد.

الرئيس: أشكر ممثلة ايرلندا على بيانها وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل اليونان، السفير هلميز.

السيد هلميز (اليونان): سيادة الرئيس، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أحصل فيها على الكلمة، أود أن أعرب لكم عن التهنئة الحارة على توليكم مهمة رئيس مؤتمر نزع السلاح الصعبة والهامة جداً. وأعرب عن ثقتي في أن المفاوضات الجارية المتصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب سوف تُختتم بنجاح بنهاية هذا الشهر بفضل توجيهاتكم النابعة من عمق خبرتكم.

وأود أن أذكر مع الارتياح أن هذا المؤتمر المهيب قرر يوم الاثنين الماضي تنفيذ قرار العام الماضي بتوسيع مؤتمر نزع السلاح ليشمل ٢٣ دولة من الدول الأعضاء الجدد. واعتقد أن هذه الدول الأعضاء الجدد سوف تشترك في مؤتمر نزع السلاح على نحو بنّاء ومثمر، ومن ثم تسهم في تشجيع أهداف المؤتمر الذي نعرف جميعاً أنه يمثل المحفل التفاوضي ذا الأهمية الفريدة فيما يتعلق بوضع الصكوك الدولية في مجال نزع السلاح. ولذلك أعرب عن تهنئتي الحارة لجميع الدول الأعضاء الجدد الـ٢٣، راجياً لها كل النجاح في مسؤولياتها الجديدة.

وأود، وأنا أشير إلى مسألة التوسيع الجغرافي لمؤتمر نزع السلاح التأكيد على أن بلدي يعتبر انضمام الدول الـ٢٣ بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح يتعين أن يليها انضمام الدول المرشحة الـ١٣ المتبقية في وقت مبكر. ولا شك في أن انضمام هذه الدول الأخيرة سيجعل المؤتمر أكثر تمثيلاً، وسيجعل قراراته تستحوذ على احترام أكبر على نطاق العالم. وأعرب عن تأييدي الكامل للآراء التي أعرب عنها سفير ايطاليا الموقر، السيد الساندرو فاتاني، في بيانه. كما أعرب عن تأييدي للملاحظات التي أبداها المتحدثون الآخرون الذين يؤيدون المزيد من توسيع المؤتمر، وخاصة ملاحظات وفد فنلندا الذي قدم يوم الاثنين الماضي اقتراحاً بنّاءً جداً يتعلق بتعيين منسق خاص بشأن الطلبات المتبقية، وأتوقع منكم ياسيادة الرئيس أن تشجّعوا إجراء حوار سريع وفعّال مع جميع الدول الطالبة، وذلك بالتوازي مع المهام الأخرى الهامة لرئاستكم.

أيمكنني الآن أن أنتهز الفرصة لأقول كلمات قليلة حول المسألة الهامة جداً المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب؟ ينبغي لي التذكير أولاً بأن بلدي دولة غير حائزة لأسلحة نووية، تقع في منطقة حساسة جداً، وهي شبه جزيرة البلقان، التي عانت كثيراً في سنوات الحرب الباردة نتيجة لتقسيم أوروبا. ولليونان تاريخ طويل من الاحترام الكامل لجميع قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما يتسق مع موقفها الراسخ الرامي إلى الحفاظ على السلم والأمن في أنحاء العالم. وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب بوجه خاص، فإن الحكومة والشعب اليونانيين يؤيدان بشدة وضع نهاية لجميع التجارب النووية. ونعتقد أن التنفيذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب سوف يؤدي إلى المزيد من التعاون والثقة فيما بين الدول والشعوب وسوف يسهّل القضاء على جميع الأسلحة النووية في المستقبل، وهو مسعى يمثل أحد أهم أهداف المجتمع الدولي.

وفي ضوء ما ذُكر أعلاه يعرب بلدي، كما ذكرت آنفاً، عن تأييده لاختتام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب بنجاح بنهاية هذا الشهر، ويعتبر أن المشروع المقترح مشروع ايجابي، لأنه يقدم خيار حصيلة الصفر، كما يقدم نظام رصد فعّال ومنظّم تنظيماً جيداً يحترم السيادة الوطنية ويضمن الكفاءة والموضوعية.

ويسعدني بوجه خاص أن أؤكد أن الحكومة اليونانية قررت بشكل عاجل وضع محطة أنوغيا المساعدة تحت مظلة نظام الرصد التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ونعرب عن تأييدنا الكامل للتوقيع على المعاهدة بنهاية هذا العام.

الرئيس: أشكر ممثل اليونان على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل المغرب، السفير بن جلون تويمي.

السيد بن جلون تويمي (المغرب) (الكلمة مترجمة عن الفرنسية): أود أولاً، ياسيادة الرئيس، أن أضم صوتي إلى جميع من أعربوا لكم عن تقديرهم لما تقومون به من أعمال كرئيس للمؤتمر. وأهنئكم على القرار الذي اتخذ لتوه فيما يتعلق بتوسيع عضوية المؤتمر. وكما تعلمون، نعرب عن كبير تقديرنا لمهاراتكم الدبلوماسية ولكل ما تبذلونه، لا في سياق مؤتمر نزع السلاح فحسب، وإنما في المؤسسات الدولية الأخرى كذلك. ولا أود أن استغرق وقتاً طويلاً. وفي اعتقادي أنه ربما ينبغي لنا، وقد زاد عددنا على ٦٠ عضواً، أن نتحدث بصورة أقل إذا أردنا الانتهاء في الوقت المناسب. ولذا، فسأجازف ببساطة اليوم بالإدلاء بتعليقين أو ثلاثة ترتبط بتوسيع المؤتمر وبالقرار المتخذ.

أود أولاً الاعراب عن مشاركتي لما قاله منسق مجموعة الـ٢١ فيما يتصل بتهنئة الأعضاء الجدد والترحيب بهم بيننا. وقد قرأت بغاية العناية رسالة الأعضاء الجدد الـ٢٣، التي عـُمِّمت علينا بالوثيقة CD/1407. وكما أتيح لي القول قبل تسليم الرسالة، أود أن أذكر ببساطة، من أجل الوضوح، لأني أعتقد أن بعض الوفود لم تفهم جيداً موقف المغرب، اننا لا نفهم مطلقاً علاقة الاشارة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بمسائل نزع السلاح، وسوف أجعل وجهة نظري واضحة جداً.

لقد أعدت قراءة الميثاق بعناية كبيرة، وعلى الأخص الفصل السابع. فإذا أردتم فرض عقوبات على بلد ما، عليكم التوجه إلى مجلس الأمن الذي يعتمد هذه العقوبات. وهذا ينطبق على بلدين اثنين، أحدهما موجود بيننا. وقرأت قرار مجلس الأمن الذي يورد قائمة بالعقوبات المختلفة ولم أجد نصاً - وكنت أعرف ذلك، وإنما دقـّقت مرة أخرى في بنود القرار، وأظنه ٦٦١ (١٩٩٠) - يقول بعدم إمكان أن يصبح بلد ما عضواً في مؤتمر نزع السلاح أو أنه لا يستطيع ممارسة حقه في التصويت، بكل ما ينطوي ذلك على آثار. والأمر الذي لا يزال يدهشني الآن هو أن نضطر إلى ذكر الفصل السابع في الرسالة CD//1407. وهذا تفسير خاطئ للفصل السابع ولقرارات مجلس الأمن، لأن القرار الذي يفرض العقوبات ضد هذا البلد لا يقول شيئاً عن ذلك. وهناك في الواقع تفسير للنصوص لا يصح قانوناً.

وأود أن أقول إنه لما كان مؤتمر نزع السلاح يعمل بتوافق الآراء، فإنه لا يؤيد - على الأقل - التفسير الوارد في الوثيقة CD/1407، ولهذا السبب، عندما قرأت الفقرة ٤ من الرسالة، التي تقول: "ويبطل العمل بهذا الالتزام إذا ما اتـُخذ قرار بتوافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح بانعدام الظرف الذي أفضى إلى الوضع الذي تطلـَّب هذا الالتزام الرسمي"، لم أفهمها لأنه لا يوجد ظرف. وربما كان الظرف ظرفاً سياسياً، أما إذا كان ظرفاً قانونياً، فهو غير موجود لأن المغرب لا تعترف به، وإن لم تعترف به المغرب، فلا يعترف به المؤتمر كذلك بسبب قاعدة توافق الآراء. ولذا أود أن ألفت انتباهكم إلى حقيقة أن هذه الفقرة، فيما يتعلق بنا، وبصفتنا الوفد المغربي، لا تعني شيئاً، لأننا نرى أن البلد الذي يخضع للفصل السابع له الحق في أن يفعل ما يريده، فيما عدا ما هو محظور في قرار مجلس الأمن الذي يشير إليه. والآن، فإن قرار مجلس الأمن الذي يشير إلى ذلك البلد الموجود بيننا لا يذكر شيئاً عن مؤتمر نزع السلاح، ولا عن حقوق التصويت في مؤتمر نزع السلاح. إنه أمر ثابت. وهذا هو تعليقي الأول، ولم أكن أود أن أستغرق وقتاً طويلاً وأفسد هذا الجو السار بوجود أعضاء جدد بيننا. وتعليقي الثاني أكثر ايجابية بكثير، لأنه يشير إلى الترشيحات الأخرى لعضوية مؤتمر نزع السلاح. وقد اعتمدنا في أيلول/سبتمبر الماضي المرحلة الأولى من هذا القرار التاريخي اليوم، وأعرب عن تأييدي لما قالته سفيرة ايرلندا بشأن هذا الموضوع. وكنت رئيساً للمؤتمر في ذلك الوقت - واستشرت الجميع بمن فيهم البلدان الـ٢٣ والبلدان الأخرى الـ١٣ التي طلبت الانضمام في تلك المرحلة. وأظن أن ما فهمناه في الواقع هو أن قبول البلدان الـ٢٣ كان المرحلة الأولى. والآن علينا المضي إلى أبعد من العدد ٢٣، ولن أسبب لكم استياء بقراءة ما قلته في نهاية فترة رئاستي، لكنه فيما أظن يتسق بوضوح مع ما قاله متحدثون كثيرون اليوم من أنه ينبغي لنا أن نفحص بأسرع ما يمكن الطلبات الأخرى وأية طلبات أخرى قد ترد في غضون ذلك. وأعرب عن تأييدي الكامل لإنشاء أي نوع من الآليات لدرس الطلبات الجديدة. وأظن أننا تحدثنا عن صديق للرئيس أو منسق خاص، وإلا فيستطيع الرئيس نفسه القيام بالمهمة. وليس لدي تفضيل معيـَّن، لكنني أركز، كما فعلت عندما كنت رئيساً، على أنه يتعين النظر في هذه المسألة بأسرع ما يمكن. ولدى البلدان التي تقدمت بطلبات تطلعات مشروعة. والقيد الوحيد طبعاً، وأظن أن موقف مجموعة الـ٢١ واضح تماماً، هو أننا لا نستطيع قبول مؤتمر مفتوح العضوية، وإلا سيصبح

هيئة مناقشة من شأنها أن تعرّض للخطر المفاوضات التي تجري في مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي الوحيد في مجال نزع السلاح.

وأما تعليقي الثالث فقد ترددت في الإدلاء به ولكني أطلق عليه، الآن وقد أصبح لدينا أعضاء جدد، وصف تعليق يقال بروح عالمية. لقد قلت لنفسي إن علينا تطوير التفاهم فيما بيننا بعدما أصبح هناك أعضاء جدد، وأظن أننا أشرنا أثناء المناقشة الحيّة في الجلسة السابقة إلى مفاهيم أود توضيحها. وسأقتبس بيتاً من الشعر العربي يشتمل على مبدأ يحترمه المسلمون جميعاً احتراماً كاملاً، وبصفتي الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الاسلامي، فإنني أعرف ما أتحدث عنه. ويحدوني الأمل في ترجمة هذا البيت على الوجه الصحيح: "كاد المعلّم أن يكون رسولا". وسأحاول شرحه: نؤمن في الإسلام بأن أي معلم قديم أو جديد في المرحلة الابتدائية أو مدرس في المرحلة الثانوية أو استاذ في الجامعة، بغض النظر عن مؤهلاته أو درجة مواهبه، هو شخص يستحق الاحترام. وأقول ببساطة، مقتبساً من ثقافة أخرى ما يقوله الفرنسيون، ان اللبيب بالإشارة يفهم.

الرئيس: أشكر ممثل المغرب الموقر على بيانه وعلى عباراته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن يسرني أن أعطي الكلمة لممثل كوبا، السفير كاباليرو.

السيد كاباليرو (كوبا) (الكلمة مترجمة عن الاسبانية): سيادة الرئيس، بالنيابة عن وفد كوبا أود أن أعرب عن أصدق عرفاننا لكم لما تقومون به من أعمال كرئيس لمؤتمر نزع السلاح. إن الخطوة التاريخية التي اتخذناها بتوسيع هذا المحفل تُظهر مهاراتكم كدبلوماسي ورغبتكم المخلصة في رعاية قضية نزع السلاح. كما نعرب عن عرفاننا لسلفكم السفير أبواه ممثل نيجيريا ولغيره من السفراء والوفود الذين أسهموا في الماضي والحاضر من خلال جهودهم الدؤوبة في ايجاد حل لهذه المسألة وتوسيع مؤتمر نزع السلاح. ولا شك في أن توسيع المؤتمر سيؤدي إلى تمثيل أفضل لمصالح المجتمع الدولي وإلى توفير أساس أكثر صلابة للاتفاقات التي نتفاوض عليها فيه، ليس فحسب بسبب زيادة عدد أعضاء المؤتمر وإنما كنتيجة لما شهدناه من إدخال بلدان ترغب في الإسهام معنا في قضية السلام. وبعد هذا القول، نود أن نعرب عن الترحيب الحار بالأعضاء الجدد الـ٢٣ في مؤتمر نزع السلاح الذين انضموا الينا يوم ١٧ حزيران/يونيه ، وفقاً لقرار هذه الهيئة CD/1406. وان كوبا على أتم الاستعداد لضمان التعاون في تحقيق الأهداف التي نشاركها.

وقد تسلمنا الرسالة التي أرسلتها اليكم الدول الأعضاء الجديدة الـ٢٣ في مؤتمر نزع السلاح، كممارسة منها لسيادتها الوطنية. ونعتبر أن النص المذكور أعلاه هو بدقة: ممارسة للسيادة الوطنية التي لا يستطيع أحد التشكيك فيها، وإنما يقتصر أثرها على الموقّعين. ونحن جميعاً مدركون لمسؤولية مجلس الأمن الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتتضح هذه المسؤولية في ميثاق الأمم المتحدة، وليس في الإمكان ربط تطبيقه بمسائل ليست لها علاقة بولايته. ولهذه الأسباب، فإن الإشارة إلى تدابير الإنفاذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والمذكورة في الوثيقة المرسلة اليكم من الأعضاء الجدد الـ٢٣، لا يمكن بأي حال ربطها بهذه الهيئة أو غيرها من الهيئات المتعددة الأطراف، ولا يستطيع أحد محاولة استخدامها كسابقة في المستقبل.

وبالنسبة لكوبا، ليس من الممكن قبول هذه الإشارة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلا في السياق الذي فسِّرت في إطاره. ونود تسجيل ذلك في سجلات اجراءات هذا المؤتمر وأمام الرأي العام الدولي. لقد كنا نؤيد دائماً توسيع المؤتمر بالشروط المطروحة عام ١٩٩٣ وعلى هذا الأساس نفسر ما تحقق حديثاً، أي قرار نظيف غير مشروط مطلقاً. ومع ذلك، ليس بوسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا العميق لحقيقة أنه بسبب ما أظهرته الولايات المتحدة الأمريكية من عناد متعجرف فيما يتعلق بدولة من الدول الأعضاء الجدد الـ٢٣، استغرق حل توسيع المؤتمر هذا الوقت الطويل. وينبغي تسجيل هذا أيضاً في سجلات هذه العملية الملتوية.

الرئيس: أشكر ممثل كوبا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن يسرني أن أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا، السفير أرمسترونغ.

السيد أرمسترونغ (نيوزيلندا): سيادة الرئيس، تعرب نيوزيلندا عن رغبتها في تهنئتكم وتهنئة المؤتمر على القرار المتخذ يوم ١٧ حزيران/يونيه بتوسيع عضويته. وبهذا القرار يكون المؤتمر قد أوفى بالتزامه الذي التزم به في أيلول/سبتمبر الماضي لنيوزيلندا والبلدان الـ٢٢ الذين انضموا الينا كأعضاء جدد. كما أظهر للمجتمع الدولي حسن النية في الاستجابة للنداء الموجه إليه من الجمعية العامة في دوراتها الثلاث الأخيرة بتوسيع عضويته دون تأخير.

ويجدر توجيه الشكر إلى كل من ساعد على ضمان هذا الانجاز وخاصة السفير بول أوسليفان ممثل النمسا على دوره الهام عام ١٩٩٣، والسفير لامبريا ممثل البرازيل، كصديق للرئيس، والسفير بن جلون تويمي ممثل المغرب، الذي كان رئيساً للمؤتمر عند إصدار القرار CD/1356، وإلى رؤساء مؤتمر نزع السلاح الآخرين الذين أرسوا القواعد لهذا القرار. إن ما أظهرتموه ياسيادة الرئيس وأظهره معكم مقدم القرار، السفير سانشيز أرناو ممثل الأرجنتين من تفان مهني هو الذي خرج بالقرار إلى حيز الوجود. كما نعرب عن شكرنا لمنسقي المجموعات الأخرى وللصين.

وأود أيضاً أن أعرب عن التقدير للبلدان التي كانت تعرف باسم مجموعة الـ٢٣. لقد بذلنا الجهد معاً لتحقيق هدف مشترك وبنيَّة حسنة سوف تكون بمثابة إلهام لأعمالنا المقبلة معاً. ونشكر زملاءنا في مجموعة الـ٢٣ للوفاء بالهدف المشترك، ونعرب خاصة عن تقديرنا للسفير بيرغونيو ممثل شيلي، منسقاً، وللسفير سيليبي ممثل جنوب افريقيا، على ما قام به بلده من دور رئيسي في هذا الجهد.

وترى نيوزيلندا، وهي تنظر إلى المستقبل، أن تكوين هذا المؤتمر ينبغي أن يظل ممثلاً للمجتمع الدولي من خلال استعراض طلبات العضوية المتبقية والنظر فيها بصورة منتظمة.

ولأن هناك كثيرون ينتظرون الكلمة، أختتم بالإعراب عن تأكيدي لكم، ولرؤساء المؤتمر من بعدكم، وللأمين العام للمؤتمر، وجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، التزام نيوزيلندا بالسعي نحو تحقيق النتائج الايجابية التي يطلبها المجتمع الدولي من هيئته التفاوضية الوحيدة لضبط التسلح ونزع السلاح.

الرئيس: أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل الدانمرك الموقر، السفير كيرولف.

السيد كيرولف (الدانمرك): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مؤتمر نزع السلاح، أود أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب لكم، ياسيدي، عن أخلص التهنئة على توليكم رئاسة المؤتمر.

وفي البداية، يعرب وفدي عن رغبته في تهنئة الدول الأعضاء الجدد التي قُبلت يوم ١٧ حزيران/يونيه كأعضاء جدد في مؤتمر نزع السلاح. ويعرب وفدي عن كامل مشاركته للبيان الذي سبق أن ألقاه صباح اليوم ممثل ايطاليا الموقر، الشاغل لمنصب رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي. ولذلك فسوف تكون كلمتي موجزة. وقد رغب وفدي صباح اليوم في الاشارة إلى أن بلدي ظل مراقباً في مؤتمر نزع السلاح لسنوات كثيرة، ويود وفدي انتهاز هذه الفرصة لتأكيد التزام الدانمرك بنزع السلاح وضبط التسلح. ولأن وفدي من بين الدول المتبقية الطالبة لعضوية المؤتمر، فإنه يعرب عن رغبته في إعادة تأكيد اهتمام الدانمرك الشديد لأن تصبح دولة عضو في المؤتمر في أبكر تاريخ ممكن. ونرى أنه ينبغي قبول جميع الدول الطالبة لعضوية المؤتمر. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٢/٥٠ جيم، يرجو وفدي أن ينظر المؤتمر مرة أخرى في ترشيحنا خلال دورته للعام الحالي.

الرئيس: أشكر ممثل الدانمرك على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية ايران الاسلامية، السفير ناصري.

السيد ناصري (جمهورية ايران الاسلامية): سيادة الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها في ظل رئاستكم. ولذا أنتهز الفرصة لأهنئكم تهنئة حارة ولأعرب لكم عن كامل تأييدي وإننا على ثقة من أن الإشراف سيكون على مستواه الأمثل بما لديكم من معرفة وخبرة واسعتين. كما أعرب عن التقدير لسلفكم السفير أبواه ممثل نيجيريا، وأرحب بالسفير ييمر ممثل اثيوبيا، الذي انضم الينا حديثاً، وبإسهامه في أعمالنا.

وأود أن أرحب مرة أخرى بالأعضاء الجدد في المؤتمر وان أؤكد من جديد أن عملية التوسيع لا تنتهي هنا، وأنه يتعين السعي بصورة فعالة من أجل قبول عضوية الدول الأخرى التي لا تزال في الوقت الراهن خارج الخط.

إننا في مرحلة التفاوض النهائية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب؛ وهي مرحلة حاسمة للغاية إذ أن مصير المعاهدة قد يتوقف على نجاح هذه المرحلة الأخيرة من المفاوضات. وفي حالة الالتزام الصارم بالموعد النهائي وهو ٢٨ حزيران/يونيه ، وهو ما نأمله، لا يبقى أمامنا سوى أيام عمل قليلة. ومع ذلك، يبقى عدد من المسائل الهامة ذات الطابع السياسي أساساً بلا حل. وتغطي هذه المسائل طائفة واسعة من المجالات مثل النطاق والتحقق والتفتيش الموقعي والدخول في حيز التنفيذ والمجلس التنفيذي، وهي مسائل تمثل في الجوهر العمود الفقري للمعاهدة. وإذا كنا ما نزال نجهل طبيعة المعاهدة وما تحظره بدقة، فكيف نحدد الجوانب الأساسية لنظام التحقق الخاص بها، وما الذي يُطلق التفتيش الموقعي - كيف سيُنفَّذ وما الذي ينبغي عمله بنتائجه، وما هي المعايير التي يجب مراعاتها في اختيار أعضاء أهم مؤسسات المعاهدة

صنعاً للقرار، وعلى أي نحو تدخل المعاهدة حيز التنفيذ، لذا يمكننا الانتهاء إلى أننا ما زلنا نفتقر إلى معاهدة.

وليس في نيتي الاستخفاف بما أنجز حتى الآن من أعمال هامة وقيّمة. ومع ذلك، فإن ما يحتاج إلى تأكيد هو أن أوجه التقدم الكبير في المناقشات التقنية التي مهدت الطريق للاتفاق في الكثير من هذه المجالات، لم تناظرها أوجه تقدم فيما يتعلق بالمسائل الأساسية بصورة أكبر والتي تتطلب قرارات على مستوى السياسات الكبرى. والآن أصبح هذا التقدم ضرورة مطلقة. وهي ضرورة في الوقت الراهن، لأن في الغد قد يكون السيف قد سبق العذل. ولذلك سأحاول من جانبنا التركيز باقتضاب على ما نعتبره أساسياً، أو خط القاع إذا جاز التعبير، في محاولة التفاوض على حل وسط فيما يتعلق ببعض القضايا الأكثر أهمية.

دأب المجتمع الدولي لأكثر من ٤٠ سنة على الضغط من أجل حظر جميع التجارب النووية، وهو حظر لا يمثل غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق نزع السلاح النووي. كما ينبغي أن يكون الحظر شاملاً بالمعنى الحقيقي. والمعاهدة التي لا تمنع التجارب النووية، ولا تضع نهاية للتطوير النوعي للأسلحة النووية، وتسمح للدول النووية بمتابعة برامجها الرامية إلى تحسين أسلحتها النووية من خلال عمليات المحاكاة والتجارب دون مستوى الحالة الحرجة، ليست معاهدة شاملة؛ وفضلاً عن ذلك، وفي حالة عدم وضع المعاهدة في سياقها الملائم لنزع السلاح النووي، فإنها تفقد معناها. ومن دواعي الأسف أن يكون هناك اتجاه نحو التوصل إلى حل توفيقي بشأن هذه النقاط الأساسية.

ونحن ندرس بالطبع هذه المسائل برؤية واقعية، ونبحث عن حل قد يتطلب جوانب توفيقية من جانبنا. وفي هذا الضوء نعتقد أنه قد يمكن النظر في النطاق كما هو مقدَّم الآن إذ أُدرجت في الديباجة، كحد أدنى، التزامات واضحة ومحددة وإذا نص على أن يكون هدف المعاهدة وغرضها هو: نزع السلاح النووي في خلال إطار زمني محدد، وإنهاء التحسين النوعي للأسلحة النووية. كما أننا في حاجة إلى أن نرى، في هذا الصدد، نوايا حسنة حقيقية في مؤتمر نزع السلاح لإنشاء اللجنة المخصصة لنزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بالجوانب العامة للتحقق، علينا أن نؤكد من جديد أن اعتبار الطرق التقنية الوطنية مصدراً لاطلاق التفتيش الموقعي يمكن أن يؤدي إلى سابقة تترتب عليها آثار خطيرة قانونية وسياسية. وأشدد على أن ذلك لا يمكن أن يكون مقبولاً. فلنظام الرصد الدولي تغطية واسعة وشاملة تنفي الحاجة إلى الطرق التقنية الوطنية. ومن ذلك، قيل إن التجارب دون مستوى الحالة الحرجة التي تقل عن كيلوطن واحد، والتي لا يكشفها نظام الرصد الدولي، يمكن أن تظل كافية لتوفير إمكانية التحسين النوعي للأسلحة النووية. وهذا أمر يسبب لنا القلق أيضاً. ومع ذلك يجب، لدى النظر في نقطة الضعف هذه، أن نضع في الاعتبار أن الإصرار على قصر نطاق المعاهدة على حظر تفجيرات التجارب وليس التجارب النووية كلها، يستتبع وجود ثغرات أكبر بكثير ويؤدي إلى معاهدة للحظر غير الشامل للتجارب؛ ومن الواضح أن نظام الرصد الدولي عاجز عن الكشف عن تفجيرات التجارب النووية ذات الحجم الأكبر أيضاً في مناطق جغرافية معينة أقرب إلى الدول الحائزة لأسلحة نووية. ومن ثم، يصبح نظام الرصد ضعيفاً في الكشف عن تفجيرات التجارب التي تجريها الدول الحائزة لأسلحة نووية، بصورة أكبر من ضعفه في الكشف عن تجارب تفجيرات الدول الأخرى.

وقد شهدنا أن أهداف الأمن الوطني للدول الكبرى تفوق على الدوام جوانب القلق الدولي. ولذلك يصعب تصور إمكان تطبيق الطرق التقنية الوطنية على نحو موضوعي ونزيه وغير تمييزي. ومن أجل ذلك،

يجوز النظر في تقديم الطرق التقنية الوطنية، بصورة مؤقتة وكمصدر تكميلي للمعلومات، داخل إطار يُخضعها للتدقيق الدولي.

وفيما يتعلق بالمجلس التنفيذي، من الضروري أن أركز على رفض أي مفهوم لإستدامة الدول الحائزة لأسلحة نووية أو ذات القدرات النووية فيما يتصل بالمعاهدة. وإنما من حق المجموعات الاقليمية فقط تقرير ما اذا كانت ترغب في تجديد عضوية أية دولة طرف في المجلس. وفي الإمكان النظر في معايير لمؤهلات العضوية. لكن ربط أية نسبة ثابتة بأية معايير، يعادل الاستدامة وهذا غير مقبول. وزيادة على ذلك، يتعين أن يتناظر تكوين المناطق مع الترتيبات القائمة في الهيئات الدولية الأخرى.

وفيما يتعلق ببدء النفاذ، نعرب عن أملنا في أن يمهد توسيع عضوية المؤتمر الطريق لاحتمالات وجود حلول مقبولة. ومع ذلك، فإننا نفهم أن تلك المسألة قد تكون واحدة من المسائل الأخيرة التي يتعين انهاؤها.

وتجري مناقشة جادة للمسائل التقنية المتبقية فيما يتعلق بنظام الرصد الدولي والتفتيش الموقعي، وهي مناقشة تحرز تقدما، وإن كان بطيئاً. ومع ذلك، لا يبدو أنها ستجد حلا كاملاً إلى أن تُسوى المسائل السياسية الأهم.

إن إيجاد حل لهذه المسائل وغيرها في خلال الأيام القليلة المتبقية يتطلب من كافة الأعضاء العزم والإرادة والاستعداد للدخول في مفاوضات حقيقية، والآن وقد تولى الرئيس المسؤولية الكاملة عن المفاوضات، فمن المهم للغاية اتخاذ ترتيبات من أجل اجراء مفاوضات مركّزة وموسّعة ومستمرة وذات شفافية، تضم بصورة خاصة من له مواقف محددة تتعلق بالمسائل، ومن يستطيع الإسهام في التقريب بين المواقف، بينما تكون مفتوحة لكافة الأعضاء الآخرين المهتمين.

وعلينا إعداد أنفسنا للعمل ساعات اضافية وعدم إدخار أية جهود في سبيل إنهاء المعاهدة قبل الموعد النهائي المحدد. ومرة أخرى أؤكد استعداد وفدي للتعاون على أكمل وجه مع الرئاسة ومعكم ياسيادة الرئيس في هذه المرحلة الحاسمة.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية ايران الاسلامية على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل المكسيك، السفير دي إيكازا.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (الكلمة مترجمة عن الاسبانية): يود وفد المكسيك أن يعرب عن ارتياحه للقرار غير المشروط بتوسيع عضوية المؤتمر الذي اعتمدناه في الجلسة العامة الأخيرة، ونرحب ترحيباً حاراً بالدول الـ٢٣ التي انضمت الى أعمالنا اليوم، وبوجودها أصبح مؤتمر نزع السلاح أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي. وبعد اعتماد قرار توسيع عضوية المؤتمر، أحطنا علماً بالرسالة التي وجهها الأعضاء الجدد إلى رئيس المؤتمر. ولم يُطلب من مؤتمر نزع السلاح توسيع نطاق التدابير القسرية المعتمدة من مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أو تغيير هذا النطاق أو الحد منه، وما كانت المكسيك لتشارك في أي قرار كهذا يصدر عن المؤتمر.

وقد شهد يوم ١٨ آذار/مارس الماضي نهاية المشاورات التي أجريتها، كوسيط، بشأن موضوع بدء النفاذ، وذلك في سياق اللجنة المخصصة لمعاهدة حظر التجارب النووية، وقد سلمت نتائج هذه المشاورات الى رئيس اللجنة. وكما يدرك الجميع، لا يزال يتعين التوصل إلى اتفاق فيما بين الوفود على شروط بدء نفاذ المعاهدة. وما زالت هناك اختلافات بين الوفود التي ترغب في أن يكون الشرط الوحيد هو عدد بسيط من عمليات التصديق، والوفود الأخرى التي تطلب تصديق عدة دول محددة. وما زالت هناك اختلافات بين الوفود التي تستطيع الموافقة على شرط تصديق عدة دول محددة شريطة أن تنص الاتفاقية على آلية لضمان دخول المعاهدة حيز التنفيذ بعد عدة سنوات، والوفود التي لا ترى ضرورة لوجود مثل هذه الآلية.

وينبغي أن أخطر المؤتمر أنني كوسيط تلقيت رسائل كثيرة من منظمات غير حكومية معنية تفيد بأن النهج الذي يتطلب تصديق دول محددة لدخول المعاهدة حيز التنفيذ سوف يؤدي إلى تأخير مفرط في دخول المعاهدة حيز التنفيذ بل سوف يجعلها مشروطة بإرادة دول قليلة أو دولة واحدة. وقد تتسبب هذه الدولة الواحدة في تأخير دخول المعاهدة حيز التنفيذ بسبب ظروف بعيدة كل البعد عن موضوع المعاهدة. ومن شأن التأخير المفرط في دخول المعاهدة حيز التنفيذ أن يزيد من احتمالات الغاء حالات الوقف الاختياري واستئناف تفجيرات الأسلحة النووية، الأمر الذي يلحق الضرر بنزع السلاح وعدم الانتشار. وأخيراً، تؤكد المنظمات غير الحكومية التي راسلتني أن اشتراط تصديق دول محددة إنما هو أمر تمييزي إذ أن كل ما يؤخذ في الاعتبار هو مشاعر قلق عدد قليل من الدول على حساب توقعات الأغلبية. وتتضمن المنظمات التي أشير إليها: أطباء لمنع الحرب النووية، أطباء للمسؤولية الاجتماعية، رابطة ضبط التسلح، اتحاد العلماء الأمريكيين، اتحاد العلماء المنشغلين بنزع السلاح، مجلس بقاء العالم، العمل النسائي لاتجاه جديد، معهد العلم والدراسات الدولية، مشروع رؤية عشرين - عشرين، تحالف المحامين للأمن العالمي، وهلم جرا. وكوسيط، مُنعت من الإعراب عن وجهة نظر وفدي. واليوم أود أن أسجل أن حكومة المكسيك تعرب عن كامل مشاركتها مشاعر قلق المنظمات غير الحكومية، وتؤيد وجود نص لبدء النفاذ من شأنه أن يضفي المصداقية على المعاهدة. إن شرط تصديق دول محددة كثيرة جداً يميل إلى أن يرتبط ببند تنازل بغية توفير بريق أمل لإمكان دخول المعاهدة حيز التنفيذ في غضون فاصل زمني معقول. وفي المشاورات التي من المقرر أن يجريها رئيس اللجنة المخصصة بشأن هذه النقطة، سوف يعرب وفد المكسيك عن تأييده توفير مصداقية للمعاهدة، مشدداً على تفكير المجتمع المدني ومؤيداً له.

الرئيس: أشكر ممثل المكسيك على بيانه. والآن أعطي الكلمة لممثل الجزائر، السفير مغلاوي.

السيد مغلاوي (الجزائر) (الكلمة مترجمة عن الفرنسية): طلبت الكلمة للترحيب بالأعضاء الجدد في مؤتمر نزع السلاح وللإدلاء بتعليقات قليلة حول الرسالة التي وجهوها اليكم ياسيادة الرئيس. وقد عُممت هذه الرسالة كورقة عمل لمؤتمر نزع السلاح بالرمز CD/1407، بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

لقد دأب وفدي دائماً على تأييد مبدأ توسيع مؤتمر نزع السلاح وفقاً للمادة ٢ من النظام الداخلي. وقد تمكن السفير أوسليفان - الذي لا يغيب تذكره عن فكرنا اليوم - من ايجاد صيغة أيدناها لأنها تبدو لنا وقد أوفت بمعايير التوازن السياسي والجغرافي التي يجب أن تسود هذا المحفل. وسبق أن طلبنا من قبل في عام ١٩٩٣ قبول البلدان الـ٢٣ المعنية قبولاً عاجلاً غير مشروط وعلى قدم المساواة. ومن دواعي سرورنا

أن نجدها بيننا أخيراً. ونرحب بها ترحيباً حاراً. وأعرب لها عن تأكيد وفدي للتعاون الكامل. وكما قلنا دائما، أصبح توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح ضرورة. وهذه هي الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وعليها، بصفتها هذه، تمثيل كافة وجهات النظر في المجتمع الدولي وكافة مناطق العالم الجغرافية. ونعرف أن هناك بلداناً أخرى تقدمت بطلبات لعضوية مؤتمر نزع السلاح. وليس بوسعنا تجاهلها. ومع ذلك، نعرف أيضاً أن الكثير من الدول الأعضاء تحرص على الحفاظ على التوازن السياسي والجغرافي الذي يجب أن يميِّز تكوين المؤتمر. وسوف يتعين إيلاء الاعتبار لهذا الحرص. وهناك كذلك مسألة النوع الذي نريده لمؤتمر نزع السلاح. هل ينبغي أن يظل هيئة تفاوضية أو أن يصبح هيئة للمناقشة؟ هل نعيِّن منسقاً خاصاً تكون مهمته النظر في هذه الجوانب كلها؟ وأود توضيح أنني أثير هذه المسألة لا غير - ولا أطرحها للمناقشة، على الأقل في الوقت الراهن.

وقد تسلمنا منذ قليل الوثيقة CD/1407 المشتملة على الرسالة التي أرسلها الأعضاء الـ٢٣ إليكم ياسيدي، في أعقاب اعتماد القرار CD/1406 بتوسيع عضوية المؤتمر. وليس بوسعنا إلا أن ندلي ببعض التعليقات على هذه الوثيقة. وينبغي لي أن أوضح على الفور أن وفدي لا ينوي ولم ينو مطلقاً التعليق على الاجراء الذي تم، لأنه إجراء اتخذته دول أعضاء في المجتمع الدولي تمارس حقها السيادي. فإن حرصنا على استقلالنا وسيادتنا هو من الشدة بحيث لا يسمح لنا بمهاجمة استقلال وسيادة الآخرين. ومن ثم سينصب تعليقنا على محتوى الرسالة، ولا ينبغي بأي حال أن يُحمل على محمل توجيه النقد لقرار توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، وهو القرار الذي أيَّدناه تأييداً كاملاً.

وفي هذا الصدد، يود وفدي التركيز على عدم اعترافه بوجود أية علاقة بين القرار الذي اعتمده المؤتمر والرسالة ذات الصلة. ولا تُلزم الرسالة سوى كاتبيها. وهي تشير إلى عوامل خارجية لا يتعين ولا يجب طرحها أمام مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن ذلك لا يمثل بأي حال سابقة يمكن الاستشهاد بها في حالات أخرى قد تنشأ. وفي هذا المحفل، وفيما يتعلق بنا، يتمتَّع جميع الأعضاء بالعضوية الكاملة. وهم أعضاء كاملو العضوية بفضل مبدأ المساواة السيادية للدول، المتجسد في مواد عدَّة من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى الأخص الفقرة ١ من المادة ٢. صحيح أن البحث عن الحلول التوفيقية التي نحتاج إليها يؤدي بنا أحياناً إلى أن نتصرف على نحو يجعل مفهومنا للمساواة يحمل سمة الواقع. على أنه لا يمكن مطلقاً مساواة ذلك بالإذعان أو التخلي عن مبدأ أساسي لمنظومة الأمم المتحدة؟. واسمحوا لي قبل اختتام هذه النقطة بأن أذكِّركم بأن الصكوك الأخرى ذات النطاق العالمي تُجسد مبدأ المساواة القانونية بين الدول. ونشير، ضمن جملة أمور، إلى إعلان مبادئ القانون الدوي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، الذي ينص بوضوح على أن المساواة السيادية تنطوي، ضمن عدة أمور، على عدم إنتهاك الاستقلال السياسي للدولة.

وقبل أن أختتم هذا البيان المرتجل بعجالة أود أن أذكر كلمات قليلة فيما يتعلق بجانب قلقنا الأساسي الراهن - أي معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ونظل مرتبطين بموعد استكمال المفاوضات وهو ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وهذا هو سبب أسفنا الكبير على ما ضيعناه من وقت أثناء الجزء الأول من الدورة، وخاصة خلال هذا الجزء الثاني. وقد شرع رئيس اللجنة المخصصة منذ يوم السبت ١٥ حزيران/يونيه في مفاوضات مكثفة بموافقة الدول الأعضاء في المؤتمر. ونأمل في أن تتصف هذه المشاورات والمفاوضات بالشفافية على الأقل. وإننا ننتظر بمشاعر اللهفة والأمل نتائج هذه المفاوضات التي سوف نحيلها فوراً إلى حكومتنا. ويود وفدي التذكير بأنه قد أعرب بصورة علنية وبصورة خاصة عن عدد من جوانب القلق. ويعرب عن توقه الشديد لأن توضع موضع الاعتبار. وتكتسب طبيعة المعاهدة أهمية رئيسية بالنسبة لنا.

وينبغي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب أن تكون وسيلة لمنع الانتشار ونزع السلاح. ويتعين أن يعكس تشكيل المجلس التنفيذي توزيعاً جغرافياً منصفاً بحق، لأننا نعتقد أنه من الضروري أن تكون هذه الهيئة الهامة تقنية وسياسية على السواء. وفيما يتعلق بدخول المعاهدة حيز التنفيذ، لا ينبغي لها بأي حال أن تتيح الفرصة لخلق مجموعة جديدة من الدول. إذ أن ذلك يرقى إلى إدخال عامل تمييزي ليس بإمكان وفدي قبوله.

الرئيس: أشكر ممثل الجزائر على بيانه. والآن أعطي الكلمة لممثل تونس، السفير الناصر.

السيد الناصر (تونس) (الكلمة مترجمة عن الفرنسية): سيادة الرئيس، حيث أنني حصلت على الكلمة للمرة الأولى في هذا المؤتمر في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أولاً بالنيابة عن وفدي بتهنئتكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة هذا المؤتمر والإعراب عن التقدير للجهود التي بذلتموها أنتم ومن سبقكم من الرؤساء للتوصل، بعد ثلاث سنوات من المفاوضات الشاقة، إلى القرار الهام الذي وصفه البعض بأنه قرار تاريخي فيما يتعلق بقبول ٢٣ عضواً جديداً في المؤتمر. وأنتهز هذه الفرصة للإعراب عن التهنئة الحارة للأعضاء الجدد، لاقتناعي بأن مشاركتهم المقبلة في أعمال المؤتمر ستكون مثمرة ومصدر إثراء. وكنا نود أن يكون القرار أكثر شمولاً وأقل انتقاءً بحيث يمكّن من قبول جميع الدول الطالبة لعضوية المؤتمر. واسمحوا لي في هذا الصدد بأن أذكّركم بأن تونس، في سياق توسيع عضوية المؤتمر، كانت من بين أوائل البلدان التي تقدمت بطلب، الأمر الذي يثبت أن تونس قد أوضحت اهتمامها بهذه الهيئة المتعددة الأطراف في مرحلة مبكرة. ودأب بلدي دائماً على تأييد توسيع عضوية المؤتمر على نحو يجعله مفتوحاً لقبول جميع البلدان الطالبة للعضوية. ونأمل في أن يتم الوفاء فوراً بهذا الطلب، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بمطالب شركائه في مجموعة الـ١٣، وفقاً لمبدأ عالمية الأمم المتحدة. وقد وعت تونس البيانات التي ألقاها في الجلسة العامة السابقة سعادة سفير مصر منير زهران، والبيانات التي ألقتها اليوم عدة وفود أعربت عن مناصرتها لتطبيق قرار القبول المذكور على الدول المرشحة المتبقية الـ١٣، بما فيها تونس. كما نعرب عن تأييدنا للاقتراح الذي قدمه سفير فنلندا بتعيين منسق خاص لدراسة حالة تلك البلدان. وزاد تأييد هذا الاقتراح اليوم من جانب عدة وفود. ونأمل في أن يمكّن ايجاد منصب المنسق الخاص هذا من استكمال عملية توسيع عضوية المؤتمر بما تستلزمه من عدل وسرعة.

الرئيس: أشكر ممثل تونس على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن يسرني أن أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية، السيد خوري.

السيد خوري (الجمهورية العربية السورية): بما أن وفدنا يأخذ الكلمة للمرة الأولى، فنود أن نهنئكم على رئاستكم أعمال مؤتمر نزع السلاح، ونأمل أن يتوصل تحت ادارتكم الحكيمة وخبرتكم الواسعة للآمال المنتظرة منه من قبل شعوب العالم.

كما نود أن نعبر عن شكرنا لكم على جهودكم، ولأعضاء مؤتمر نزع السلاح، على تأييدهم لمقرر نظيف، بانضمام الجمهورية العربية السورية لعضوية كاملة للمؤتمر، كما أن شكرنا لجميع الذين ساهموا سابقاً في التوصل لهذه النتيجة ومنهم أخيراً، رئيس مجموعة الـ٢٣ السيد سفير شيلي على جهده وعمله الدؤوب.

إن توسيع العضوية سيجعل من هذا المحفل الدولي الهام جهازاً أكثر ديمقراطية، حيث سيعبر عن وجهات نظر دول أكثر من المجتمع الدولي.

إن انضمامنا للعضوية سيجعلنا نساهم بصورة أكثر فعالية من أجل ما تصبو إليه البشرية من نزع للسلاح، وبخاصة أسلحة الدمار الشامل، والذي يساعد على تخفيف التوترات القائمة في مناطق عديدة من العالم، وعلى إزالة الهيمنة وسياسة العدوان والتوسع لبعض الدول التي تعتمد على سياسة التفوق العسكري، ولإحلال السلام والأمن والاستقرار في العالم بشكل عام ومناطق التوتر بشكل خاص.

لقد شارك وفدنا في الرسالة التني قدمت إلى سيادتكم، والتي صدرت كوثيقة رسمية من أعمال المؤتمر تحت رقم ١٤٠٧ تايخ ١٩٩٦/٦/١٧. ونود هنا الايضاح بأننا كنا آخر دولة وافقت عليها حيث لنا عليها بعض التحفظات والاعتراضات. وقد قبلنا بها أخيراً لعدم معارضة الاجماع الذي حصل ضمن مجموعة الـ٢٣، وان كنا نرى أنه يجب أن لا تشكل هذه الرسالة أية سابقة.

وأخيراً فإن وفدنا يود التأكيد بأنه سيتعاون تحت ادارتكم ومع بقية أعضاء المؤتمر، للتوصل لنتائج بناءة ومقبولة. وشكراً.

الرئيس أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن يسرني أن أعطي الكلمة لممثل نيجيريا، السفير أبواه.

السيد أبواه (نيجيريا): يسرني ياسيادة الرئيس أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئكم على الطريقة التي أدرتم بها شؤون مؤتمر نزع السلاح منذ توليكم لرئاسته. وبعد سنوات من المفاوضات الصعبة وافق المؤتمر أخيراً على قبول العضوية الكاملة للدول الـ٢٣، تنفيذاً للقرار الوارد في الوثيقة CD/ 1356. ونتعهد بالتعاون مع الدول الـ٢٣، ونتطلع إلى العمل معها في مساعينا المشتركة الرامية إلى تشجيع الأمن الدولي من خلال نزع السلاح.

ولا نرتاب في حق أية دولة في ممارسة سيادتها، ونعرب عن تفهمنا، في هذا الصدد، لعدم وجود قيد على تمتع الدول الـ٢٣ بكامل العضوية. وبقدر ما نعرف، لم يفرض مؤتمر نزع السلاح على الدول الـ٢٣ أية التزامات أخرى غير التي تعهد بها كل الأعضاء بموجب النظام الداخلي. ولا تعترف نيجيريا طبعاً بأي قيد آخر.

الرئيس: أشكر ممثل نيجيريا على بيانه، والآن يسرني أن أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش، السفير هاشم.

السيد هاشم (بنغلاديش): سيادة الرئيس، حيث أن وفد بنغلاديش يشغل مقعده في الجلسة العامة العادية منذ أن أصبحنا عضوا كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح، أود أن أسجل ارتياحنا العميق لرئاستكم لمؤتمر نزع السلاح. لقد توليتم الرئاسة في مرحلة هامة من مراحل المؤتمر - وهي المرحلة النهائية من مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب. كما أن رئاستكم قد وجدت حلاً لمسألة توسيع المؤتمر التي

بقيت معلقة لفترة طويلة. ويجدر الإعراب عن التهنئة لجميع أعضاء المؤتمر على تجاوزهم التعقيدات التي حالت دون تنفيذ القرار CD/1356 المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ومن ثم تمكين بنغلاديش والدول الـ٢٢ الأخرى الواردة على قائمة أوسليفان من أن تصبح أعضاء في مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، يعرب وفدي عن شعوره بأن نجاح المبادرة مدين بالكثير لطريقتكم، كرئيس لمؤتمر نزع السلاح، في إدارة المشاورات.

ويود وفدي الإشارة مع العرفان إلى الجهود التي بذلت على مر السنين لتوسيع المؤتمر - وهي الجهود التي أرست دعائم القرار التاريخي CD/1406 المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦. إن إسهام السفير أوسليفان في مسألة التوسيع ربما كان علامة على أول خطوة هامة في إضفاء الصفة الديمقراطية على هذه الهيئة العامة المتعددة الأطراف. إن المأزق الذي طال عليه العهد فيما يتعلق بمسألة التوسيع منذ تقديم توصيات أوسليفان قد شهد انجازاً يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، باعتماد القرار CD/1356 في ظل رئاسة السفير بن جلون تويمي من المغرب.

ونعرب عن أملنا المخلص في أن يعقب قبول الدول الـ٢٣ مزيد من التوسع، تحقيقاً لهدف عالمية العملية التفاوضية للمؤتمر.

ويجسّد دستور جمهورية بنغلاديش الشعبية السعي الدؤوب من أجل "رفض استخدام القوة في العلاقات الدولية ونزع السلاح العام والكامل" كمبدأ أساسي لسياسة الدولة. ولذلك، فإن بنغلاديش لديها التزام دستوري إزاء أهداف مؤتمر نزع السلاح الذي أنشئ باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح في المجتمع الدولي. وبالنسبة لبنغلاديش، تمثل الوصايا العشر، إذا جاز التعبير، برنامجها الخاص بها لنزع السلاح. ونعرب عن شعورنا المخلص بأن تتحقق أهداف مؤتمر نزع السلاح على نحو أكثر فعالية إذا ما أصبحت الوصايا العشر، فيما وراء جدول أعمال المؤتمر، التزامات واضحة تلتزم بها كافة الحكومات الوطنية.

وليس أمام المؤتمر الآن سوى أكثر قليلاً من اسبوع لاختتام هذا الجزء من دورة عام ١٩٩٦. ونعرب بحرارة عن أملنا في أن يتمكن من التوصل إلى اتفاق نهائي بحلول يوم ٢٨ حزيران/يونيه فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وفي هذا الصدد سيكون وفدي على استعداد للتعاون إلى أقصى الحدود. وتشعر بنغلاديش أن وضع معاهدة حظر يتصف حقاً بالشمول سيكون خطوة أساسية على درب مساعينا الرامية إلى التوصل إلى نزع السلاح النووي الكامل. وفي هذا الصدد، تود بنغلاديش، باعتبارها عضواً في حركة عدم الانحياز، أن تضم صوتها إلى البيانات التي أُدليت باسم مجموعة الـ٢١ أمام المؤتمر. وتكمن الأهمية الحقيقية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب في قدرتها على تجاوز مفهوم عدم الانتشار كما هو وارد في معاهدة عدم الانتشار. وبصفتنا طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، نتطلع إلى إحراز تقدم، أولاً بشأن مسألة الإنتشار الرأسي، ثم بعد ذلك نزع السلاح النووي.

وقبل أن اختتم كلمتي، أود أن أسجل مشاعر العرفان لما أعرب عنه أعضاء المؤتمر من ترحيب وتعهد وفد بلدي بقدراته المتواضعة بالعمل مع جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح بغية تحقيق أهداف المجتمع الدولي في نزع السلاح.

الرئيس: أشكر ممثل بنغلاديش على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل الصين، السيد وو.

السيد وو (الصين) (الكلمة مترجمة عن الصينية): في يوم ١٧ حزيران/يونيه اعتمد مؤتمر نزع السلاح قراراً بتوسيع عضويته. وهذا قرار له أهمية تارخية. ويود الوفد الصيني مرة أخرى الإعراب عن ترحيبه الحار بالدول الأعضاء الجدد الـ٢٣ في مؤتمر نزع السلاح، والإنضمام إليها وإلى أعضاء المؤتمر الآخرين في العمل من أجل قضية نزع السلاح الدولي والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ولا شك في أن قرار توسيع عضوية المؤتمر بقبول ٢٣ عضواً جديداً قد اتخذ في ظروف فريدة. وتعرب الحكومة الصينية عن احترامها لاختيار ٢٣ دولة قبولها المبكر في المؤتمر، لأنها في ذلك تقوم بممارسة سيادتها. ومع ذلك، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن وجهة نظر الصين بأن الترتيب الذي تعهدت الدول الـ٢٣ بموجبه بالتزامات لكي تُقبل في المؤتمر، يعتبر حالة خاصة تماماً. فهو لا ينطبق إلا على هذه الدول الـ٢٣، ولا يمثل أية سابقة. كما لا يترتب عليه أي أثر على النظام الداخلي للمؤتمر.

الرئيس: أشكر ممثل الصين على بيانه. والآن يسرني أن أعطي الكلمة لممثل البرتغال، السفير دي سانتا كلارا غوميز.

السيد دي سانتا كلارا غوميز (البرتغال): اسمحوا لي ياسيادة الرئيس بأن أعرب لكم عن التهنئة الحارة على توليكم للرئاسة. وإن ما تتصفون به من اقتدار ومهارة سوف يضمن تتويج جهودكم بالنجاح، كما ثبت فعلاً في معالجة توسيع المؤتمر.

ويعرب وفدي، كعضو في الاتحاد الأوروبي، عن كامل تأييده للبيان الذي ألقاه رئيس وفد ايطاليا، القائم حالياً بمنصب رئيس الاتحاد الأوروبي. غير أننا نود الإدلاء بتعليق واحد اضافي بشأن هذا الموضوع. وتعرب البرتغال عن ترحيبها بالقرار المتعلق بتنفيذ الجزء الأول من القرار CD/1356، وتعرب للأعضاء الجدد عن التهنئة الحارة. وفي واقع الأمر، من المسلم به بوجه عام أن عضوية مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المهتمة بالأمور المتعلقة بنزع السلاح، والتي توجد صكوكاً قضائية ذات طبيعة عالمية، لم تكن تعكس التغيرات الأساسية التي حدثت في الأمن الدولي منذ نهاية الحرب الباردة. على أننا نعتقد أنه ينبغي للمؤتمر الشروع دون تأخير في قبول البلدان الأخرى المهتمة بالإسهام في أعمال المؤتمر كأعضاء كاملة العضوية.

ولذلك نرى أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينظر بصورة عاجلة، في دورة العام الحالي، في الدول المرشحة الـ١٣ المتبقية وذلك التزاما بقراره الصادر في العام الماضي، وبقرار الجمعية العامة الصادر العام الماضي كذلك. ونحن مقتنعون بأن توازن المؤتمر وفعاليته لن يتأثرا بقبول الدول الـ١٣ المتبقية. بل على العكس، نرى أن هؤلاء الأعضاء الجدد سوف يسهمون، بعد قبولهم، إسهاماً ايجابياً في فعالية هذه الهيئة.

واسمحو لي بأن أذكّر المؤتمر بأن اهتمامنا بالاشتراك في هذه الهيئة قديم العهد وله ما يكفي من المبررات. إذ تسهم البرتغال باهتمام كبير في المحافل الأخرى المعنية بمسائل نزع السلاح وضبط النزاعات في أوروبا وغيرها في العالم. ودأبنا على الاشتراك في الكثير من الأعمال المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وكما تعلمون، من المتوقع أن نسهم في نظام الرصد الدولي بعدة محطات للرصد. وفي هذا الصدد،

تشعر البرتغال بأحقيتها في الإسهام أيضاً في إيجاد آليات في هذا المحفل تؤدي إلى عالم سلام خال من الأسلحة وهي على استعداد لذلك. ومن المأمول أن تولوا انتباهكم ياسيادة الرئيس لحل هذه المشكلة.

الرئيس: أشكر ممثل البرتغال على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن يسرني أن أعطي الكلمة لممثل النرويج، السفير سكوغمو.

السيد سكوغمو (النرويج): باعتبار بلدي مرشحاً أقدم في مؤتمر نزع السلاح، أود الإعراب عن تقدير حكومتي للقرار الذي اتخذه المؤتمر يوم الاثنين الماضي بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وهو بطبيعة الحال قرار متأخر كثيراً، جاء نتيجة عملية كانت أحياناً محبطة لوفدي وللأعضاء المرشحين الآخرين.

وقد أعربنا في بيانات سابقة عن تقديرنا لمن أسهم من المسؤولين في المؤتمر إسهاماً خاصاً في دفع عملية توسيع العضوية إلى الأمام، ومن بينهم السفير أوسليفان في عام ١٩٩٣، والسفير بن جلون تويمي في ديسمبر الماضي. واليوم، أود أن أعرب عن مشاعر العرفان والإعجاب الخاصة التي تكنها حكومتي للسفير سليبي ممثل جنوب افريقيا ولوفده، الذي قام بتوجيه المشاورات التي أدت إلى قرار يوم الاثنين الماضي. ولقد دأبنا، مع وفد جنوب افريقيا وغيره من أعضاء مجموعة الـ٢٣ غير الرسمية التي قادها السفير بيرغونيو ممثل شيلي، على العمل الشاق طوال الأشهر القليلة الماضية للضغط من أجل ايجاد حل عاجل لمسألة عضوية المؤتمر. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن القرار المتخذ لم يكن في صالح مجموعة الـ٢٣ فحسب، وإنما كان أيضاً في صالح المؤتمر نفسه.

وقد أسهمت النرويج، كدولة غير عضو، إسهاماً ايجابياً طوال سنوات كثيرة في أعمال المؤتمر في مجالات منها تعزيزسبل وطرق التحقق التقني من تنفيذ معاهدات نزع السلاح التي تفاوض عليها المؤتمر. وعرضنا في بياناتنا أمام المؤتمر وجهات نظرنا المتعلقة بالمسائل المطروحة أمامنا، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب. والآن نتطلع إلى الإسهام بصورة ايجابية في العملية التفاوضية لمسائل نزع السلاح العالمي المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

ونود تسجيل وجهة نظرنا التي تفيد بأنه ينبغي منح الأعضاء المرشحين الآخرين في المؤتمر نفس الحقوق. وينبغي أن يكون قرار المؤتمر المتخذ يوم الاثنين ١٧ حزيران/يونيه مجرد خطوة على طريق العضوية الشاملة. ونرى أن المفاوضات المتعلقة باتفاقات نزع السلاح العالمي ينبغي أن تكون ذات شفافية كاملة، وأن تكون مفتوحة لجميع البلدان المتوقع أن تصبح أطرافاً في تلك الاتفاقات. وأفضل الطرق لتعزيز شرعية مؤتمر نزع السلاح ومصداقيته وأهميته وكفاءته، هي السماح لجميع البلدان الساعية إلى العضوية بالانضمام إلى المؤتمر كأعضاء كاملي العضوية وعلى قدم المساواة. وتظل النرويج ملتزمة بالعمل نحو تحقيق هذا الهدف.

الرئيس: أشكر ممثل النرويج على بيانه. والآن أعطي الكلمة لممثل شيلي، السفير بيرغونيو.

السيد بيرغونيو (شيلي) (الكلمة مترجمة عن الاسبانية): أعرب عن مشاركتي لجميع ردود الفعل الايجابية إزاء التوسيع الذي تم الاتفاق عليه. وأما عن المستقبل، فأشير إلى بياني فيما يتعلق بضرورة الالتزام بما جاء في قرار الجمعية العامة ذي الصلة من بنود ومواعيد نهائية. وباعتبارنا من الموقعين على الرسالة المذكورة في الوثيقة CD/1407، التي وافقت البلدان الموقّعة على صياغتها، لا بد لي من تسجيل رأيي في أن الرسالة الموجهّة إلى رئيس المؤتمر لا تشتمل على أي تفسير للأمور التي أثارت الجدل.

الرئيس: أشكر ممثل شيلي على بيانه. وهذا ينهي قائمة المتحدثين اليوم. هل يرغب أي وفد آخر في طلب الكلمة؟

السادة أعضاء الوفود الموقرون، كما ذكرت لكم في جلستنا العامة الأخيرة يوم الخميس الماضي، ١٣ حزيران/يونيه ، أنوي أن أطرح على المؤتمر الآن للمناقشة التوصية الواردة في الفقرة ١٦ من الوثيقة CD/1398 بحيث تـُعقد في الفترة من ٥ إلى ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ الدورة الخامسة والأربعون لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية. هل أعتبر أن المؤتمر يوافق على هذه التوصية؟

وتقرر ذلك.

الرئيس: حيث أن هذه هي الجلسة العامة الأخيرة التي سوف أتشرف برئاستها، اسمحوا لي أن أنتهز هذه المناسبة للإدلاء بملاحظات قليلة موجزة. كانت الأسابيع الأربعة القصيرة ولكن المكثـّفة لرئاسة باكستان لمؤتمر نزع السلاح أسابيع تحد ومكافأة على السواء. وقد تمكن المؤتمر خلال هذا الشهر، بما أظهرته الدول الأعضاء من حسن النوايا، وبحسن الحظ، من تحقيق الهدف الذي طال انتظاره وهو توسيع عضويته. وبهذا القرار البارز، يكون المؤتمر الآن أكثر تمثيلاً للحقائق الدولية السياسية والاستراتيجية. وسوف يكون لمؤتمر نزع السلاح الموسـّع مصداقية كبيرة في سعيه إلى إنهاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وفي ذات الوقت، ينبغي لنا أن نستجيب بسرعة لرغبات عدة دول أخرى ما زالت طلباتها للعضوية معلقة.

وتظل التحديات التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح في المستقبل القريب تحديات هامة. أولاً، من المطلوب أن ينهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب في الموعد النهائي الذي قررناه - ٢٨ حزيران/يونيه . وسيتعين أن تكون أعمالنا في الأيام القليلة التالية أعمالاً مكثـّفة، وأرجو أن تكون مثمرة. كما عـُهد إليّ، بصفتي رئيساً للمؤتمر، بعقد مشاورات حول مسألة نزع السلاح النووي. ولسوء الحظ، لم تكن تلك المشاورات نهائية. وأنا على ثقة من أن خلفي، السفير أوروتيا ممثل بيرو، سوف يواصل هذه المشاورات. وأرجو أن يحقق انجازاً كبيراً فيما يتعلق بهذا البند الهام.

وأخيراً، سوف ينبغي لمؤتمر نزع السلاح التوصل إلى اتفاق حول جدول أعماله وبرنامج عمله في المستقبل. وقد تسلمنا تقرير المنسق الخاص، السيد مغلاوي سفير الجزائر، بشأن هذا الموضوع، وحتى الآن ظلت المشاورات المتعلقة بهذه المسألة مشاورات مؤقتة. وأنا على ثقة من أن خلفي سوف ينجح كذلك في التوصل إلى حل متفق عليه بشأن هذه المسألة بحيث يبقى مؤتمر نزع السلاح عاملاً بصورة مثمرة فور استكماله للمهمة التاريخية المتعلقة بإنهاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وقد طلب مني رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، السفير راماكير، الإعلان عن أن مكتب اللجنة المخصصة المفتوح العضوية سوف يجتمع الساعة ١٥/٠٠ بعد ظهر اليوم في القاعة رقم ١.

وعمّمت الأمانة، بناء على طلبي، جدولاً زمنياً مؤقتاً بالجلسات المقرر عقدها في الاسبوع التالي. وقد تم إعداد هذا الجدول الزمني بالتشاور مع رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، وهو كالمعتاد مجرد جدول زمني دلالي ويخضع للتغيير في حالة الضرورة. وسيعلن رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية عن تفاصيل الجدول الزمني للاجتماعات في الوقت المناسب. واستناداً إلى هذا الفهم، هل أفترض أنه مقبول؟

وتقرر ذلك.

الرئيس: ستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ الساعة ١٠/٠٠ في القاعة رقم ٨.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠